جـــامعة غردايـــــة

كلية العلوم الاقتصـادية والتجــارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمـال متطلبات نيل شهادة مـاستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

بعنوان:

# تطبيقات اقتصاد المعرفة في المؤسسات الناشئة

## ـدراسة ميدانيةـ

من إعداد الطالبتين: عزيزة بن حبيرش- نجاة قرادي

أمام لجنة المناقشة المكوَّنة من السَّادة:

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة |
|---|---|---|
| بن عبد الرحمان ذهبية | أستاذة محاضرة "أ" | رئيسا |
| نعاس صلاح الدين | أستاذ محاضر "ب" | مشرفا ومقررا |
| حنيش فتحي | أستاذ محاضر "أ" | مناقشا |

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

أهدي هدا العمل المتواضع الى الوالدين الكريمين أدامهما الله وأطال عمرهما والى اخوتي أعانهم الله ووفقهم لما يحب ويرضى والى كل العائلة الكبيرة ، كبيرها وصغيرها .

الى رفقاء الدرب وزملاء الدراسة وكل من ساعدنا في انجاز هدا العمل من قريب او بعيد

إليهم جميعا أهدي هذا العمل ،،،،

عزيزة

# الإهداء

أهدي هدا العمل المتواضع الى الوالدين الكريمين أدامهما الله وأطال عمرهما والى اخوتي أعانهم الله ووفقهم لما يحب ويرضى والى كل العائلة الكبيرة , كبيرها وصغيرها .

إلى عائلتي الصغيرة

الى رفقاء الدرب وزملاء الدراسة وكل من ساعدنا في انجاز هدا العمل من قريب او بعيد

إليهم جميعا أهدي هذا العمل ،،،،

نجاة

# شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى :﴿ ولئن شكرتم لأزيدنكم﴾ صدق الله العظيم

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ونشكره على فضله ونعمه التي لاتعد ولا تحصى وصلى الله وسلم على سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين

اما بعد فالشكر الى أستاذي الفاضل نعاس صلاح الدين على اشرافه لهذا العمل وتقديمه كل النصح والتوجيه

والى جميع أساتذتي الأفاضل، الى كل من تزودت بعلمه وتخلقت بخلقه في جميع مراحل دراستي

# ملخص

**الملخص:**

تهدف هذه الدّراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المؤسسات الناشئة لتطبيقات اقتصاد المعرفة؛ ومعرفة مدى وعي المستثمرين الناشئين لاقتصاد المعرفة وأهميته؛ حيث شملت عينة الدراسة المؤسسة الناشئة عيادتي بولاية غرداية.

وقد توصلت الدراسة إلى إن المؤسسات الناشئة أبدت اهتماما كبيرا بالكفاءات المهنية وتحاول توظيف الموارد البشرية واستغلال الإمكانات والقدرات والمواهب التي يتمتعون بها، فيما يخدم تطور المؤسسة تعزيز ميزاتها التنافسية في السوق الجزائرية، كما أبدت اهتمامها بقطاع البحث والتطوير ودعم الابتكار، وخاصة من قبل المسيرين والمديرين وذلك لوعيهم بدورها الفعال في نجاح المؤسسات الناشئة كما تقوم باستغلال جميع العمال خاصة ذوي الكفاءات في الاستفادة من الاقتراحات والتحسينات المقدمة من طرفهم، على الرغم من وجود العديد من العوائق التي تواجهها المؤسسات الناشئة في تبنيها لاقتصاد المعرفة وإن من أهم تلك المعيقات هي الذهنيات التي قد تميز بعض الموظفين صعوبة امتلاك التكنولوجيا بسبب اسعارها المرتفع.

**الكلمات المفتاح:** مؤسسات ناشئة، معرفة، اقتصاد المعرفة، بحث وتطوير.

**Résum**:

Cette étude vise à identifier dans quelle mesure les institutions émergentes appliquent les applications de l'économie du savoir ; Et savoir à quel point les investisseurs émergents sont conscients de l'économie du savoir et de son wilaya de Ghardaïa

Nous avons conclu que les institutions émergentes ont montré un grand intérêt pour les compétences professionnelles et essaient d'employer des ressources humaines et d'exploiter le potentiel, les capacités et les talents dont elles jouissent, tandis que le développement de l'institution sert à renforcer ses avantages concurrentiels sur le marché algérien. Son rôle effectif dans le succès des institutions émergentes et l'exploitation de tous les travailleurs, en particulier ceux qui ont des compétences, pour bénéficier des suggestions et des améliorations présentées par eux, malgré la présence de nombreux obstacles auxquels sont confrontées les institutions émergentes dans leur adoption de l'économie du savoir. Les employés ont du mal à posséder la technologie en raison de son prix élevé.

**Mots-clés** : startups, savoir, économie du savoir, recherche et développement

## قائمة المحتويات:


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | I |
| **شكر وعرفان** | II |
| **ملخص** | III |
| **فهرس المحتويات** | IV |
| **قائمة الجداول والأشكال** | V |
| **قائمة الاختصارات والرموز** | VI |
| **مقدمة** | أ - ج |
| **الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة** | |
| تمهيد | |
| المبحث الأول: الإطار النظري لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة | 05 |
| المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول اقتصاد المعرفة | 05 |
| الفرع الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة | 05 |
| الفرع الثاني: سمات وركائز اقتصاد المعرفة | 08 |
| الفرع الثالث: مؤشرات اقتصاد المعرفة | 11 |
| المطلب الثاني : المؤسسات الناشئة في الجزائر الواقع والمأمول | 13 |
| الفرع الأول: المؤسسات الناشئة التعريف والخصائص | 14 |
| الفرع الثاني: دورة حياة المؤسسات الناشئة ومعوقاتها | 16 |
| الفرع الثالث: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر | 18 |
| المطلب الثالث : علاقة اقتصاد المعرفة بالمؤسسات الناشئة في الجزائر | 20 |
| الفرع الأول: علاقة اقتصاد المعرفة بالمؤسسات الناشئة | 20 |
| الفرع الثاني: تطوير المؤسسات الناشئة كمدخل لتحقيق اقتصاد معرفي | 22 |
| المبحث الثاني : الدراسات السابقة | 23 |
| المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية | 24 |
| الفرع الأول: الدراسات باللغة الأجنبية | 29 |
| الفرع الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة | 31 |
| خلاصة | 35 |
| **الفصل الثاني : دور اقتصاد المعرفة في مؤسسة عيادتي** | |
| تمهيد | |
| المبحث الأول : واقع اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر | 37 |
| المطلب الأول : اقتصاد المعرفة في الجزائر | 37 |
| المطلب الثاني : واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر | 41 |
| المبحث الثاني : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة | 45 |
| المطلب الأول : الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة | 45 |
| الفرع الأول: تقديم مجتمع الدراسة | 45 |
| المطلب الثاني : أدوات الدراسة | 47 |

## قائمة المحتويات


| | |
|---|---|
| المبحث الثالث : عرض نتائج الدراسة | 48 |
| المطلب الأول: استجابة المؤسسة الناشئة لاقتصاد المعرفة | 48 |
| المطلب الثاني: التحديات والاستراتيجيات التي تواجه المؤسسة في تطبيق اقتصاد المعرفة | 49 |
| المطلب الثالث: دور الدولة في دعم اقتصاد المعرفة بالمؤسسات الناشئة | 50 |
| المبحث الرابع: تحليل نتائج الدراسة | 51 |
| المطلب الأول: تحليل استجابة المؤسسة الناشئة لاقتصاد المعرفة | 51 |
| المطلب الثاني: التحديات والاستراتيجية التي تواجه المؤسسة في تطبيق اقتصاد المعرفة | 51 |
| المطلب الثالث: دور الدولة في دعم اقتصاد المعرفة بالمؤسسات الناشئة | 52 |
| خلاصة | |
| **خاتمة** | 55 |
| **قائمة المصادر والمراجع** | 59 |

## قائمة الجداول:


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| **1-1** | مقارنة الدراسات السابقة | 31 |
| **1-2** | المصدر احصائيات موقع البنك العلمي | 38 |
| **2-2** | تطور ترتيب الجزائر في مؤشرات اقتصاد المعرفة خلال الفترة 1995-2012. | 39 |


## قائمة الأشكال:


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | خصائص اقتصاد المعرفة | 10 |
| 2-1 | مراحل نمو المؤسسات الناشئة | 18 |

| | | |
|---|---|---|
| 1-2 | مؤشرات اقتصاد المعرفة | 39 |

# قائمة الاختصارات والرموز

| الإختصارات/ الرموز | الدلالة |
|---|---|
| **KAM** | Knowledge Assessment Methodology |
| **KEI** | Knowledge Economy Index |
| **KMi** | Knowledge Measuring Indicators |

# مقدمـــة

**توطئة:**

تسعى الدولة الجزائرية ووعيا منها بضرورة التخلي عن الاقتصاد المبني على البترول وقطاع المحروقات الى محاولة بناء اقتصاد يقوم على تنويع الاستثمارات وذلك بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما أدى الى خلق العديد من المؤسسات الناشئة والتي تلعب دورا هاما في المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية.

وبطبيعة الحال إن أغل المؤسسات الناشئة تعاني من العديد ن الصعوبات من أجل التكيف مع اقتصاد يتميز بالتغير والتطور السريع، حيث يجعلها هذا الامر تعاني من أجل الحصول على التمويل اللازم من جهة، وصعوبة كسب ثقة الزبائن والنمو من جهة أخرى، ولم يكن كافيا ما قامت به السلطات الجزائرية بإصدار جملة من القرارات دعم هذه المؤسسات أهمها إنشاء صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة لذلك كان لزاما مواكبة التطورات كما تم استحداث وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة وما يلفت النظر هو عناية الدولة باقتصاد المعرفة حيث اصبح هذا الاخير محط اهتمام الباحثين اقتصاديين في العالم وفي محاولة منا لمعرفة مدى وعي أصحاب المؤسسات الناشئة ببدور وأهمية اقتصاد المعرفة في الجزائر قمنا بطرح الاشكالية التالية:

**أ. إشكـالية الدراسة:**

تتمحور الاشكالية الرئيسية لدراستنا على الشكل الموالي:

**ما مدى توجه المؤسسات الناشئة في الجزائر نحو تطبيقات اقتصاد المعرفة؟**

ومن هذه الاشكالية الرئيسية يمكن طرح الاشكاليات الفرعية التالية:

-ما هو الدور الذي يجب أن تتخذه الدولة لتطوير اقتصاد المعرفة، وما مدى فعاليته

-ما مدى وجود استراتيجية لدى المؤسسات الناشئة للنهوض باقتصاد المعرفة

-الى اي مدى يمكن للمؤسسات الناشئة بولاية غرداية الاستجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة.

**ب. فرضيـات الدراسة**

قصد دراسة هذا الموضـوع، يمكـن اقتراح الفرضيـــات التـالية:

- نجاح اقتصاد المعرفة يعتمد على نجاح المؤسسات الناشئة وهده الاخيرة مرتبطة بفعالية ودعم الحكومة والاهتمام والدعم الكبير للمؤسسات الناشئة .
- تتخذ الدولة دورا هام في دعم وتطوير اقتصاد المعرفة.
- توجد لدى المؤسسات الناشئة استراتيجية محددة من اجل النهوض باقتصاد المعرفة.
- تتوفر المؤسسات الناشئة بولاية غرداية على جميع متطلبات اقتصاد المعرفة.

**ج. مبررات اختيـــار الموضوع**

يمكـــن إدراج الدوافع التي أدت إلى اختيـــار هذا الموضوع، فيما يلي:

— أنه من المواضيع التي حظيت بالاهتمـام والبحث في السنوات الأخيرة من طرف الباحثين، المستثمرين، المحللين وصانعي السياسات الاقتصادية، نظراً لارتباطه بالجوانب النظرية المالية؛

— الرغبة الشّخصيّة في التطرق لموضوع المؤسسات الناشئ كونها من أهم ركائز الاقتصاد الحديث ؛

— الرغبة في دراسة موضوع يمكن أن يمثل مستقبل العديد من المؤسسات الناشئة في ظل التطورات المعرفية السريعة - ارتباط الموضوع الشديد بمجال التخصص.

**د. أهـــداف الدراسة**

تسعى هذه الدّراسة إلى:

- التعرف على مدى تطبيق المؤسسات الناشئة لتطبيقات اقتصاد المعرفة؛
- معرفة مدى وعي المستثمرين الناشئين الاقتصاد المعرفة وأهميته.

**ه. أهمية الدراســة**

يمكن النظر إلى أهمية الدراسة من جانبين هما :

**الأهمية العلمية:** تبرز أهمية العلمية في كونها تناولت موضوع متعلق بميدان تسيير المؤسسات، وهي تلفت نظر مسيري المؤسسات الناشئة حول أهمية اقتصاد المعرفة ودورها في التطوير الجيد للمؤسسات والمساعدة في عملية صنع واتخاذ القرارات، بحيث أن الناشئة ما زالت بعيد عن الطرق والأنظمة الحديثة.

**الأهمية العملية:** تبرز أهمية الدراسة في مساهمة النتائج المتوصل إليها في التعرف مدى استخدام اقتصاد المعرفة في تحسين أداء المؤسسات الناشئة وذلك من خلال دراسة حالة لإحدى هذه المؤسسات.

**و. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :**

انطلاقا من طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها والمعلومات المراد الحصول عليها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وتم استخدامه لبناء وصياغة الإطار النظري للدراسة وعرض المفاهيم المتعلقة بمتغيري الدراسة، بالاستناد على عدة مراجع مختلفة أجنبية وعربية من كتب، أطروحات ورسائل علمية، الدوريات المتنوعة، البحوث العلمية المقدمة إلى الملتقيات، وخدمات الانترنت.

أما الجانب التطبيقي وفي محاولة منا لتسليط الضوء على مدى تطبيق نظم المعلومات الإدارية في المؤسسات الناشئة اعتمدنا على مجموعة من الأدوات لجمع المعلومات منها: المقابلة الشخصية والملاحظة.

**ز. حدود الدراسة**

حتى تتمكن الدراسة من الإجابة على الإشكالية المطروحة كان من الضروري وضع بعض الحدود وهي كالآتي:

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة شركة عيادتي فرع غرداية
- **الحدود الزمانية:** امتدت فترة الدراسة الميدانية خلال فترة التربص.

- **صعوبات الدراسة:**

- صعوبة الحصول على المعلومات من طرف المؤسسة بسبب صعوبات الاتصال وأيضا بسبب حساسية الموضوع المتعلق بالحصول على معلومات حساسة لدراسة الموضوع.
- صعوبة الإلمام بالموضوع نظرا لحداثة الموضوع.

**هيكل الدراسة:**

من اجل الاحاطة بجوانب الموضوع قسمنا هذا البحث الى مقدمة وخاتمة وفصلين .

الفصل الاول نظري ويضم مبحثين المبحث الاول دراسة نظرية لمتغيرات الدراسة ويضم ثلاثة مطالب الأول تحدثنا فيه عن بعض المفاهيم الاساسية حول اقتصاد المعرفة أما، المطلب الثاني فتكلمنا فيه عن المؤسسات الناشئة وما يتعلق بها، أما المطلب الثالث عبارة عن ربط للعلاقة بين متغيري الدراسة. أما المبحث الثاني فهو استعراض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا وفيه ثلاثة مطالب الاول عرض للدراسة الوطنية أما الثاني فهو عرض للدراسات الاجنبية أما المطلب الثالث فهو مقارنة بين تلك الدراسات ودراستنا الحالية.

اما الفصل الثاني فهو دراسة حالة مؤسسة "عيادتي" الناشئة وفيه ثلاثة مباحث المبحث الاول عبارة عن دراسة استشرافية حول واقع اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر به مطلبين الأول حول اقتصاد المعرفة في الجزائر والثاني فكان عن المؤسسات الناشئة في الجزائر أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة حيث حيث قمنا في الاول بتقديم الطريقة المعتمدة في الدراسة أما المطلب الثاني فكان حول أدوات الدراسة أما المبحث الثالث فكان عبارة عن عرض لنتائج الدراسة بعرض مدى استجابة المؤسسات الناشئة لاقتصاد المعرفة كمطلب أول ثم االتحديات والاستراتيجيات التي تواجه المؤسسة في تطبيق اقتصاد المعرفة في المطلب الثاني لنقوم بدراسة دور الدولة في دعم اقتصاد المعرفة بالمؤسسات الناشئة كمطلب ثالث أما المبحث الرابع فهو تحليل ومناقشة لنتائج الدراسة وقمنا في المطلب الاول تحليل استجابة المؤسسة الناشئة لاقتصاد المعرفة، اما المطلب الثاني فقد قمنا فيه بقراءة وتحليل للتحديات والاستراتيجيات التى تواجه المؤسسات في تطبيق اقتصاد المعرفة، أما المطلب الثالث فهو تحليل لدور الدولة في دعم اقتصاد المعرفة بالمؤسسات الناشئة.

# الفصل الأول

# الأدبيات النظرية والتطبيقية لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة

**تمهيد:**

شهد العديد من المؤسسات الاقتصادية حول العالم العديد من التحديات و التحولات بتكنولوجيا والمعلومات والاتصال، الاقتصاد المعرفي، والتوجهات الإدارية الحديثة المتمثلة في الجودة والتميز والإبداع وشدة المنافسة وحتمية المرونة القائمة على نهج البيروقراطية، وهذا ما دفع بالعديد من المؤسسات الناشئة بدورها إلى تبني برامج وسياسات تمكنها من مواكبة التطور الحاصل ، كإقتصاد المعرفة باعتباره متطلبا أساسيا غزى المفاهيم الإقتصادية الحديثة مما أثار الجدل الكبير حول ماهيته وسيرورة تقييمه إذْ أصبح يقيس مدى كفاءة وفعالية المؤسسة الناشئة ، وبالرغم من أن جهود ركزت على مديري الإدارة الوسطى وكيفية تمكينهم، سرعان ما أصبح إقتصاد المعرفة هدفا ينشده أفراد المؤسسة في مختلف المستويات التنظيمية بدون استثناء كونه مفتاح الحصول على الطاقة الكامنة لدى مواردها بما يخدم نجاحها الإداري، وخلق قيمة في المؤسسة الذي يعتبر كمؤشر هام على مدى تقدمها .وللتعرف أكثر على مفاهيم اقتصاد المعرفة و المؤسسة الناشئة سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

**المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة**

**المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة**

يرتبط مفهوم اقتصاد المعرفة ارتباطا كبيرا بمفهوم المؤسسات الناشئة، فتقليديا كان التحدي دائما يدور حول جمع وتنمية الجانب المالي والمادي الذي كان يعد المحرك الحقيقي لتنمية

المؤسسات وتحقيق أهدافها وبالتالي خلق قيمة سوقية واقتصادية لها، ومع الألفية الثالثة بدأ الاهتمام بالأساليب الحديثة منها المؤسسات الناشئة لما لها من دور كبير ومهم في تطوير الاقتصاد. يتطرق هذا المبحث إلى مفاهيم أساسية حول الاقتصاد المعرفة (مطلب أول)، المؤسسات الناشئة في الجزائر (مطلب ثـــاني)، يلي ذلك علاقة اقتصاد المعرفة بالمؤسسات الناشئة (مطلب ثالث).

## المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول اقتصاد المعرفة

يعتبر مصطلح اقتصاد المعرفة مصطلحا حديث الظهور نسبيا، ولذلك سنحاول من خلال هذا المطلب تناول بعض الجوانب الخاصة به من خلال التطرق إلى مفهومه ونشأته في الفرع الأول ثم شرح أهم سماته وركائزه في الفرع الثاني، فمؤشراته قياسه في الفرع الثالث.

### الفرع الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة

#### 1- نشأة اقتصاد المعرفة

لقد أضحى اقتصاد المعرفة يمثل رافدا معرفيا جديدا سواءً على صعيد النظرية الاقتصادية والأطر الفكرية والمنهجية، أو على مستوى التطبيقات العملية ومجالات السريان، كما يعُد أداة محورية في قياس مدى قدرة الدول على حيازة أسباب التقدم وامتلاك ناصية مقوماته اللازمة لنجاح خططها وبرامجها للتنمية الاقتصادية الشاملة[1].

إن بروز الثورة الصناعية كان له الأثر العميق في الحياة الاجتماعية والاقتصادية حيث وضعت أسسا للتقدم التكنولوجي والبحث العلمي، إلا أن ثورة المعلومات حققت قفزة نوعية حولت المعرفة بحد ذاتها إلى مورد أساسي من الموارد الاقتصادية وإلى قوة حقيقية في الإدارة[2].

المتنامي لبعض القطاعات الاقتصادية الناشئة والارتفاع التدريجي لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والصناعة، فيما عرف بـ "مرحلة ما بعد الصناعة".

فاقتصاد المعرفة كمصطلح عرف بروزه بداية الستينيات، والفضل في ذلك يرجع الاقتصادي "فيرتز ماكلوب"، الذي أشار فيها إلى أن الإقتصاد الجديد يتمثل في اقتصاد الخدمات.

ففي ذلك الوقت كانت الدراسات متجهة نحو دراسة وتحليل المخرجات المادية للإنتاج، وهو ما دفع ماكلوب لدراسة المنتجات المعرفية وتطوير تحليله لمفهوم "اقتصاد المعرفة

---

[1] مراد علةً، **جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة - دراسة نظرية تحليلية** -، لمؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي، الدوحة، قطر من 18 إلى 20 ديسمبر 2011 .

[2] غويني تقي الدين، أهمية التوجه نحو تبني اقتصاد المعرفة في خلق المؤسسات الناشئة - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020-2021، ص 14.

من خلال عمل علمي متميز كان له عظيم الإسهام في خروج مفهوم الإقتصاد المعرفي للنور وذلك من خلال مؤلفه The production and Distribution of knowledge in the United States.[1]

من جهة أخرى استخدم "بيتر دراكر" مصطلح "اقتصاد المعرفة و"مجتمع المعرفة" في الفصل الثاني عشر من كتابه The Information Economy وفي عام 1977 قدم كل من "مارك يوري بورات"، و"مايكل روبين" إسهاما نظريا متكاملا عن الإقتصاد الجديد في مؤلف مكون من 9 أجزاء تحت عنوانه لحاولا من خلاله قياس وتقدير حجم الإقتصاد الجديد ووصفاه عبر أبحاثهما "باقتصاد المعلومات". خلصا من خلال هذا المؤلف إلى التحديد الدقيق لطبيعة القطاعات الإقتصادية المتضمنة في إطار الإقتصاد الجديد والفرق بينها وبين القطاعات التقليدية الأخرى[2].

**2- تعريف إقتصاد المعرفة**

في البداية يمكن تعريف "المعرفة" على أنها: المرحلة النهائية من تحول البيانات إلى معلومات، والتي تتحول بدورها إلى معرفة من خلال توفر بيئة معرفية ممكنة لهذا التحول مع ضرورة وجود ترابط عضوي ما بين البيانات والمعلومات والمعرفة.

عرف فيرتز ماكلوب اقتصاد المعرفة أو "الإقتصاد الجديد" على أنه الإقتصاد المبني على المعرفة والذي تفوق فيه أعداد العمالة في القطاعات المنتجة للمعرفة أعداد العمالة في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويرى النمساوي فيرتز ماكلوب أن "الاقتصاد الجديد هو الاقتصاد المبني على المعرفة والذي تفوق فيه أعداد العمالة في القطاعات المنتجة للمعرفة أعداد العمالة في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى[3]"،

ووفقًا لهذا التعريف يعتبر الاقتصاد اقتصادًا معرفيًا أو معلوماتيًا عندما تفوق أعداد العمالة في القطاعات المعلوماتية العمالة في القطاعات الاقتصادية الأخرى وقد حدث ذلك في عام 1967في الولايات المتحدة عندما بلغت نسبة العمالة في القطاعات المعلوماتية نسبة % 35 من إجمالي العمالة.

ويعرف أيضا اقتصاد المعرفة على أنه" :الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، بمعنى أن المعرفة تشكل موردا أساسيا في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأن النمو يزداد بازدياد هذا المكون القائم على تقنية المعلومات والاتصالات باعتبارها قاعدة انطلاق هذا الاقتصاد.[4]

---

[1] سامر بابكر، **اقتصاد المعرفة**، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (13) موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، 2021، ص05.

[2] نفس المرجع السابق، ص05.

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011 . ص 8

[4] كنيدة زليخة، بقدوم محمد، **الاندماج في اقتصاد المعرفة: بين متطلبات ومؤشرات القياس، مجلة اقتصاديات المال والاعمال**، العدد السادس جوان2018، ص513

في حين قدم الاقتصادي بورات تعريف الاقتصاد المعرفة على أنه الإقتصاد الذي تلعب فيه القطاعات التي تستخدم وتنتج المعلومات الدور الأساسي في الإقتصاد، في مقابل القطاعات التقليدية التي تشكل فيها عمليات استخدام المواد الخام والطاقة الدور الأساسي في توليد الناتج مثل الزراعة والصناعة.

وفقا للتعريف السابق يعتبر الإقتصاد اقتصادا معلوماتيا عندما تفوق أعداد العمالة في القطاعات المعلوماتية العمالة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقد حدث ذلك في عام 1967 في الولايات المتحدة عندما بلغت نسبة العمالة في القطاعات المعلوماتية نسبة 53 في المائة من إجمالي العمالة. قام بورات باستخدام تعريف ماكلوب للاقتصاد المعرفي بتقدير مساهمة قطاعات الإقتصاد المعرفي في الناتج في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1967 بنحو 46 في المائة.[1]

ومن كل التعريفات السابقة يمكن تعريف الإقتصاد المعرفة على أنه هو ذلك الاقتصاد الذي يتم فيه إنتاج السلع والخدمات بالاعتماد على عمليات المعرفة وكذا القدرات الفكرية بدلا من الثروات المادية والطبيعية مع دمج جهود التحسين في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية عن طريق البحث والتطوير بما ينعكس إيجابا على تزايد حجم الناتج المحلي الإجمالي.

**3- أهمية اقتصاد المعرفة**

أحدث اقتصاد المعرفة تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد، وتتمثل أهم هذه التغيرات فيما يلي[2]:

- تصاعد استخدام مضامين المعرفة ومعطياتها في كافة مجالات الأعمال؛

- تزايد أهمية الإنتاج المعرفي؛

- تزايد الأهمية النسبية للاستثمار وتكوين رأس المال الفكري؛

- تزايد حجم الصادرات من المنتجات المعرفية؛

- نمو مستمر في المؤسسات والمشروعات التي تعمل في مجال المعرفة توليدا، إنتاجا، استخدما؛

- يرفع اقتصاد المعرفة من قيمة الأصول غير الملموسة بزيادة أهمية الأفكار، العلامات التجارية، براءات الاختراع كمدخلات، وأهمية الخدمات كمخرجات؛

- يعمل اقتصاد المعرفة على إعادة استخدام المعرفة الجديدة بما يقلل من التكلفة ويسرع من عملية طرح المنتجات في الأسواق وتحقيق العوائد بما يضمن ميزة تنافسية لمدة أطول للمنظمة؛

- يساهم اقتصاد المعرفة في تنامي العائد الاستثماري بالتوازي مع تزايد حجم النفقات المصاحبة للتقدم التقني والعلمي، بما يؤدي إلى تحول قانون تناقص الغلة الإنتاجية عند زيادة عناصر الإنتاج التقليدية إلى تزايد العوائد عند إضافة عنصر المعرفة في العملية الإنتاجية.

[1] هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، **اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية**، صندوق النقد العربي، 2021، ص07.
[2] كنيدة زليخة، بقدوم محمد، مرجع سابق، ص517.

**الفرع الثاني: سمات وركائز اقتصاد المعرفة**

**أولا: سمات اقتصاد المعرفة**

يتسم الإقتصاد الجديد أو الإقتصاد القائم على المعرفة بعدد من الخصائص والسمات، يمكن توضيحها كالتالي:

- القدرة على توليد واستخدام المعرفة، أو بمعنى آخر القدرة على الابتكار، إذ لا يمثل فقط المصدر الأساسي للثروة، وإنما يُعد أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد، فالمعرفة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع وتحسين نوعية وكمية الإنتاج وفرص الاختيار بين السلع والخدمات المختلفة سواءً بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين[1].
- **الدور المتنامي للابتكار والبحث العلمي**: حيث يتعين على مؤسسات الأعمال في إطار الإقتصاد المعرفي العمل وفقا لنظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية والعلمية المحلية والدولية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
- **التعليم المستمر أساس زيادة الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية**: لذا يتعين على الحكومات أن توفر المناخ الملائم لتحفيز المهارات البشرية وصقل مهارات الأفراد الإبداعية بما يتواكب مع احتياجات سوق العمل. كذلك يتعين على الحكومات في هذا السياق دمج تقنية المعلومات والاتصالات في المناهج التعليمية لخلق جيل قادر على امتلاك أدوات إدارة الإقتصاد الجديد.
- **قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المحفز الأساسي للنمو**: تعتبر البنية التحتية المبنية على تقنية المعلومات والاتصالات أساس الإقتصاد الجديد حيث توفر التقنيات التي ينتجها ذلك القطاع عمليات نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، كذلك يؤدي نمو عمليات هذا القطاع إلى توسيع حجم ونطاق الأسواق التي تتعامل معها المؤسسات والشركات المحلية، ويزيد من كفاءة عملياتها بشكل عام. [2]
- **أهمية وجود بيئة اقتصادية مواتية لتفعيل آليات الإقتصاد الجديد**: يستلزم الإقتصاد الجديد وجود بيئة اقتصادية مواتية من شأنها حفز المشروعات وتشجيع الارتباط ما بين المؤسسات العلمية والبحثية ومؤسسات الأعمال، كذلك لابد من أن توفر تلك البيئة المواتية كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وذلك بما يشمل سياسات إتاحة تقنية المعلومات والاتصالات لكافة المواطنين، وإلغاء أو خفض التعريفات الجمركية على المنتجات التقنية، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **المعرفة سلعة عامة**: المعرفة في هذا الإقتصاد تقترب من كونها سلعة عامة فعندما تظهر المعرفة وتنتشر يصبح من السهل على كافة أفراد المجتمع الاستفادة منها وتصبح التكلفة الحدية

[1] قروش عيسى، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، - دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016، ص 91.

[2] هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، مرجع سبق ذكره، ص12.

لتوفيرها لأفراد إضافيين تساوي الصفر. والمعرفة في هذا الإقتصاد تشكل المادة الخام الأساسية غير القابلة للنضوب على المدى الطويل[1].

**الشكل رقم (1-1): خصائص اقتصاد المعرفة**

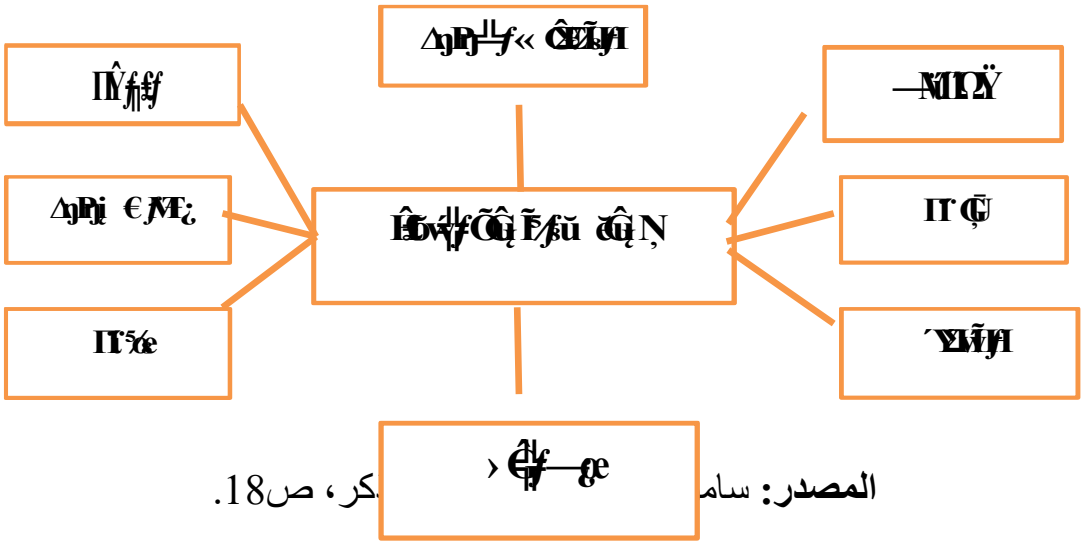

**المصدر:** سام ذكر، ص18.

**ثانيا: ركائز اقتصاد المعرفة**

يستند الإقتصاد المعرفي في أساسه على أربعة ركائز وهي على النحو التالي: [2]

1. **الابتكار (البحث والتطوير):** هو نظام فعال يربط بين النشاط الاقتصادي والمؤسسات الأكاديمية، وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة موجة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات الاقتصادية في ضوء المتغيرات البيئية العالمية؛[3]
2. **التعليم:** وهي من الاحتياجات الأساسية في الدول والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على اندماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتلامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة؛

[1] هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، مرجع سبق ذكره، ص12.
[2] كريم زرمان، حرنان نجوى، **أهمية اقتصاد المعرفة في عصر تكنولوجيا المعلومات: مؤشراته ومنهجية قياسه**، المجلة العربية للتربية النوعية، المجلد الرابع، العدد 12، 2020، ص18.
[3] بكاري عبد الله، تشوار خير الدين، **دور رأس المال الفكري للمؤسسة الاقتصادية في الاندماج في اقتصاد المعرفة دراسة حالة قطاع الهاتف النقال**، جلة شعاع للدراسات الاقتصادية، لمجلد 05 / العـــدد: 02) 2021 ،ص

3. **البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**: التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية؛
4. **الحاكمية الرشيدة**: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا و زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الفرع الثالث: مؤشرات اقتصاد المعرفة**

تتزايد صعوبة قياس النشاط الاقتصادي في محاولة لمواكبة اتساع العصر الرقمي، فالاقتصاد الحديث يشهد تغيرا وتطورا مستمرا، مع الثورة الرقمية التي تؤدي اليس فقط إلى تحسينات نوعية وابتكار منتجات جديدة، لكن أيضا الى طرق جديدة لتبادل وتقديم الخدمات نتيجة تعدد أساليب الاتصال ، وتشكل هذه التطورات تحديا كبيرا لطريقة قياس النشاط الاقتصادي، والمنهجيات المستخدمة بشكل يليق و يعكس الواقع.

لقد أشارت عدة هيئات دولية كالبنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والمفوضية الأوروبية وغيرها إلى مجموعة من المؤشرات التي تمكن من تقييم مدى فعالية تطبيق الاقتصاد غير المادي في دولة ما نوجز أهمها فيما يلي:[1]

1- **مؤشر البنك الدولي:** يقوم معهد البنك الدولي بدور حيوي في مساعدة البلدان الراغبة في التحول إلى اقتصاد المعرفة لتصبح أكثر تنافسية على مستوي العالم، وذلك عن طريق تقييمها لـ 140 دولة، حيث وضع المعهد مؤشر(KAM هي اختصارا لكمة منهجية تقييم المعرفة Knowledge Assessment Methodology) عام 2008م مؤشرا يحتوي على أكثر من 80 متغير يمكن أن تستخدمها البلدان كأساس لانتقالها إلى اقتصاد المعرفة وذلك وفق سلم معياري يتراوح بين (صفر – 10)، وذلك من خلال مؤشرين عامين يقيس الأول مؤشرات قياس المعرفة بشكل عام (KI)، بينما يقيس الثاني مؤشرات اقتصاد المعرفة (KEI)، ويقصد بها استعداد بلد ما للمنافسة في اقتصاد المعرفة، وقد تم بناء KEI كمتوسط بسيط لأربعة مؤشرات فرعية تُمثل الركائز الأربعة الأساسية لاقتصاد المعرفة وهي:

**1-1 مؤشر الحافز الإقتصادي والنظام المؤسسي:**

يعتبر مؤشر الحافز الإقتصادي والنظام المؤسسي أول مؤشر وضعه البنك الدولي لقياس مدى جاهزية الدول لتطبيق آليات اقتصاد المعرفة، ويعكس هذا المؤشر مدى توافر أجهزة

[1] أماني صالح محمود، **مؤشر اقتصاد المعرفة ودوره في قياس التنمية المُستدامة في مصر**، مجلة مصر المعاصرة، عدد 537، 2020، ص12.

الحاسبات والكمبيوتر بوصفها أداة لتقويم القاعدة المعلوماتية، وَيعتمد هذا المؤشر على جملة عناصر من أجل تفعيل دوره منها:

- نسبة المشاركات الدولية في أجهزة الكمبيوتر؛
- أعداد أجهزة الحاسب لكل ألف من السكان؛
- طاقة الكمبيوتر لكل فرد.

**1-2 مؤشر الابداع والابتكار**:

يمثل البحث والتطوير مجموعة النشاطات التقنية التي تسبق إنتاج سلع وخدمات جديدة، رغم أن مجالات تطبيقها يبقي مختلفا اختلاقا بينا، ومن أهم مؤشراته عدد براءات الاختراع والبحوث العلمية[1].

**1-3 مؤشر التعليم والموارد البشرية**:

يمكن تحديد مفهوم للموارد البشرية أنها كافة القدرات والإمكانات المرتبطة بالسكان، والتي يمكن أن تسهم في إنتاج السلع والخدمات أو تسهم في التحفيز على هذا الإنتاج، من أجل توفير الإشباع للرغبات والاحتياجات المختلفة "فردية أو جماعية" إن أهمية المتغيرات المتعلقة بالمصادر البشرية الاقتصاديات المعرفة أمر يعترف به الجميع، رغم ذلك ما زال هنالك القليل من المؤشرات المعروفة لدراسة هذا الجانب من اقتصاد المعرفة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة، ولمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان: البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب، والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهن العمال[2].

**1-4 مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:**

يمكن تعريف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات TIC بأنها مجموعة الأدوات والأجهزة التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها و مِن ثمّ استرجاعها وإمكانية إرسالها عبر أجهزة الاتصالات المختلفة إلى أي مكان في العالم، أو استقبالها من مكان في العالم، ويُمثل هذا المؤشر الركيزة الرابعة لاقتصاد المعرفة إذ يلتقى الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة مما يؤدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة ، ومن أهم مؤشراته عدد خطوط الهائف المحمول لكل 100 نسمة، عدد خطوط التليفون الأرضي، نسبة تغطية خدمات الاتصالات لعدد السكان.[3]

**2- مؤشر الإبتكار العالمي:**

[1] أماني صالح محمود ،**مرجع سبق ذكره**، ص13.

[2] بن ونيسة ليلى، **اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر – دراسة تحليلية-** ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2016، ص43.

[3] أماني صالح محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

يصدر مؤشر الابتكار العالمي سنويا منذ سنة 2008 عن كلية إدارة الأعمال العالمية، وقد صدر التقرير لعام 2014 بالاشتراك مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية" وجامعة " كورنيل" أصدر هذا المؤشر بدعم من الحكومة الأسترالية ويقيس المخرجات والمدخلات في عمليات الابتكار وسياسات الابتكار التي تبين مدى التشارك بين الصناعة والعلم وانتشار المعرفة، ويقوم مؤشر الابتكار العالمي على مؤشرين فرعيين أساسيين هما المدخلات والمخرجات[1]:

يغطي مؤشر مدخلات المؤسسات الاقتصادية والتشريعية، ومؤسسات رأس المال البشري مثل: التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي والبحث والتطوير، البنية التحتية للتكنولوجيا، البيئة المحفزة للابتكار، والأسواق ومناخ الاستثمار، واستيعاب المعرفة. أما المؤشر الفرعي الخاص بالمخرجات، يشمل المعرفة والتقنية من حيث الإنتاج والنشر والتأثير المعرفي، منتجات التقنية ومنتجات وخدمات المعرفة.

**المطلب الثاني: المؤسسات الناشئة في الجزائر، الواقع والمأمول**

تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول، حيث أصبح الاهتمام بها أمراً ضروريا لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني، إذ تساهم من الناحية الاقتصادية في تحقيق التنمي، بينما من الناحية الاجتماعية تؤدي إلى التقليص من حدة البطالة، وتراهن الجزائر على غرار الدول المتقدمة على المؤسسات الناشئة لتنويع القوة المحركة للنمو الاقتصادي والفوز في معركة العولمة، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى المؤسسات الناشئة.

**الفرع الأول: المؤسسات الناشئة، التعريف والخصائص**

**1- تعريف المؤسسات الناشئة**

تعرف المؤسسة الناشئة "**startup**" اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ حديثاً، وكلمة **Start-up** تتكون من جزأين "**Start**" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و "**up**" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي، وبدأ استخدام هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر-**capital**) (**risque** ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك. ويعرفه القاموس الفرنسي **la rousse** على أنها "المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيات الحديثة".[2]

عرف رائد الأعمال الشهير سليف بلانك المؤسسة الناشئة على أنها منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بالنمو، مريح بشكل متكرر ويمكن قياسه ، حيث تختبر نماذج اقتصادية مختلفة وتكتشف بينتها وتتكيف معها تدريجيا، أي أن الشركة الناشئة يجب أن تعمل

[1] نفسه.

[2] محمد هاني وآخرون، **المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي في الجزائر**، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي ، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، -بدون سنة، ص16.

على نجاح مشروعها بشكل سريع وله تأثير على السوق الذي تود التواجد والعمل به بشكل فوري.

وهناك من عرفها على أنها فكرة ورؤية يقوم بتجسيدها حامل المشروع وتعمل في سوق غير مستقرة في كثير من الأحيان لاقتراح منتوج أو خدمة جديدة.[1]

بينما عرفها "paul Gaham" في مقاله المشهور حول النمو "growth" على أنها شركة صممت لتنمو بسرعة، وكونها تاسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة (Startup company) في حد ذاتها. كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا، أو أن تمول من قبل مخاطر او مغامر ، أو أن يكون لها نوع من الخطط الخرج . الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو، وأي شيء آخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو.[2]

ومما سبق يمكن تعريف المؤسسة الناشئة على أنها: مؤسسة تسعى إلى تسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو قطاع أو مجال نشاطها، كما انها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطره عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها.

**2- خصائص المؤسسة الناشئة**

تتميز المؤسسات الناشئة بعدة خصائص نذكر أهمها[3]:

- هي شركات شابة هدفها البقاء على قيد الحياة بالإضافة إلى النمو السريع؛
- النمو السريع والقدرة على إدخال مردود كبير في وقت قصير؛
- الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير؛
- تحتاج إلى رأس مال صغير للتأسيس ومردود عالي؛
- تمتاز بنمو السريع والمفاجئ وبمزايا مفاجئة.

وهناك من يصنف خصائص المؤسسات على النحو التالي:[4]

- **مؤسسات حديثة العهد**: ويكون أمامها خياران: إما التطور والتحول إلى مؤسسات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة.

---

[1] بخيتي علي، بوعوينة سليمة، **المؤسسات الناشئة ، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية،المجلد12، العدد4، المركز الجامعي تيبازة، 2020، ص536.

[2] بوالشعور شريفة، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups: دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الرابع، العدد2، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018، ص420.

[3] ليث عبد هلا القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، طبعة 2019م، ص 128.

[4] بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، **واقع وافاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07، العدد: 03، جامعة غليزان، الجزائر، 2020، ص405.

- **سرعة النمو**: من إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة Startup هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل، حيث أن المؤسسة الناشئة تتمتع بإمكانية الإرتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة. وهذا يعني أنها لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس، هي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا مؤسسات الناشئة مصممة لتنمو بسرعة حالما تعثر على نموذج عملها التجاري الأنسب.
- **الإعتماد على التكنولوجيا:** تتميز الـ Startup بأنها مؤسسة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة، وإشباع حاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية حيث تعتمد المؤسسات الناشئة startupsعلى التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال.
- **استنساخ نموذج مستدام:** كل مؤسسة ناشئة قابلة للاستنساخ غالبا اذ تمثل Airbnb و Uberالمثال الأفضل لديمومة استنساخ نموذج عمل ذباري في بيئات مغايرة وعلى نطاق اوسع يديره فريق مختلف مع الحفاظ التام على نفس معدلات الرحبية. قد يتطلب الامر تعديلات طفيفة واحيانا ضرورية لتكييف النموذج على محلية السياق لكن المنطلق ذاته فان كانت شركتك تلبي احتياجا محددا بدقة، او يقدم خدمة موجهة للتسويق على نطاق معُت فمن الصعب تسمية شركتك بمؤسسة ناشئة.

**الفرع الثاني: دورة حياة المؤسسات الناشئة ومعوقاتها**

**1- دورة حياة المؤسسات الناشئة:**

إن ما يميز المؤسسات الناشئة Startup start ups هو النمو المستمر، إلا أن الواقع هو غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة.[1]

**1. مرحلة قبل الانطلاق:**

هي مرحلة البحث والتطوير حيث يملك المقاول فكرة المشروع الأولية ويقوم بدراستها وبلورتها حتى يتحقق من كونها فرصة عمل حقيقية. عادة في هذه المرحلة تتنقل الفكرة من نتائج بحث علمي إلى مشروع مقاولاتي. في هذه المرحلة يعتمد المقاول على موارده الذاتية أو بعض المساعدات والإعانات كالمنح الدراسية وتمويل الحاضنات

[1] قادري سيد أحمد، موالي ناجم مراد، **أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة -دراسة حالة مشتلة أدرار-** مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص: مالية المؤسسة، قسم علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار،2020-2021، ص13.

**2. مرحلة الانطلاق:**

والتي تعتبر مرحلة حاسمة لارتفاع مخاطر الفشل حيث سيتم لأول مرة التعريف بالمنتج ودخوله إلى السوق ولهذا يعتمد المقاول في هذه المرحلة على دعم محيطه القريب وملاك الأعمال الذي يقبلون بالمخاطرة في هذه المرحلة المبكرة.

3. **مرحلة الإقلاع:**

والنمو الذي يسمح للشركة بتوسيع نشاطاتها ولهذا تحتاج إلى دعم رأس مال المخاطرة لتمويل هذا النمو وفي نفس الوقت ستبدأ بمواجهة منافسة متزايدة قد تدفعها إلى دخول المرحلة التالية.

**4. مرحلة الإنزلاق التدريجي والتسلق:**

والتي تعرف بمرحلة الانزلاق في الوادي بسبب تراجع مكانة المنتج وانخفاض نمو الشركة ( وادي الحزن) مما قد يحتم خروج المنتج من السوق في حالة عدم تدارك هذه الوضعية.

5. **مرحلة النمو والصعود:**

وهي مرحلة الصعود الجديد أو تسلُق المنحدر للخروج من المرحلة السابقة بفضل تبني ابتكار جديد يسمح بتحسين المنتج أو طرق إنتاجه، وسائل إنتاجه، طرق توزيعه وإعادة تسويقه من جديد .يتم إنجاح هذه المرحلة عادة بفضل دعم شركات رأس مال المخاطرة أيضا. [1].

6. **المرحلة السادسة** :

وهي مرحلة إعادة بعث الشركة الناشئة بفضل نجاح المرحلة السابقة تستطيع الشركة أن تحقق نموا مستمرا من جديد بفضل الاعتماد على اقتصاديات الحجم وتخفيض التكاليف وهذا مادام الابتكار الجديد لم يتم تقليده أو تعويضه بعد من طرف الشركات المنافسة[2].

ويمكن إبراز ذلك مراحل دورة حياة المؤسسات الناشئة من خلال المنحنى التالي والمصمم من قبلPaul Graham :

**الشكل رقم (2-1): مراحل نمو المؤسسات الناشئة**

[1] محمد هاني وآخرون، مرجع سابق، ص 32
[2]محمد هاني وآخرون، مرجع سابق، ص 33

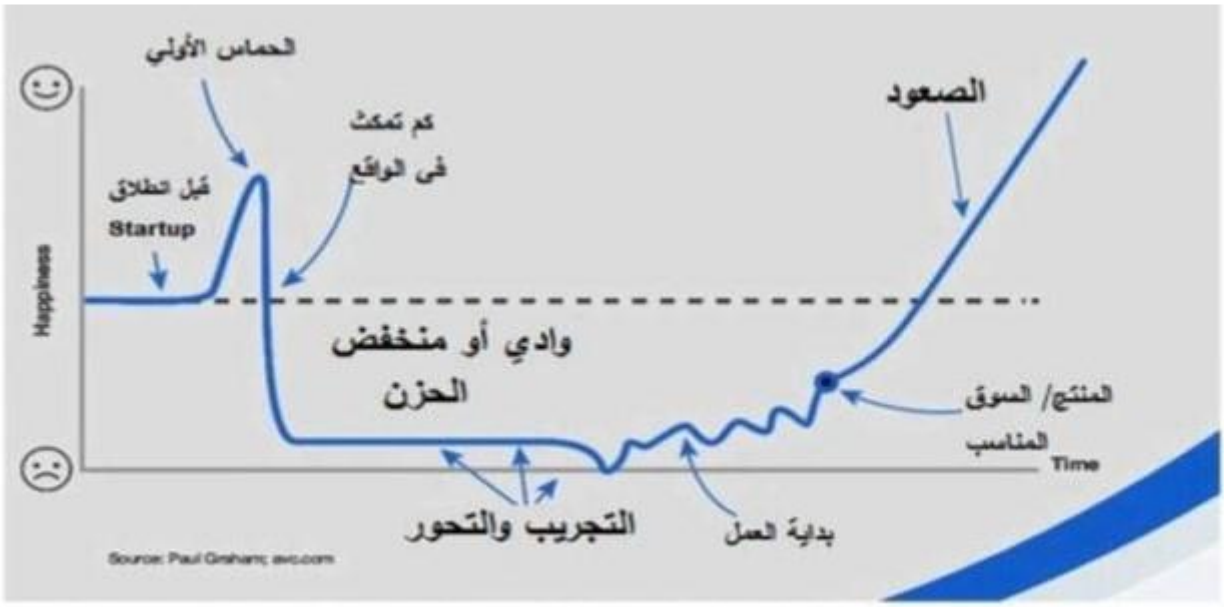


**المصدر:** Paul Graham, startup happiness curvehttp://t.co/P1FDc1MCUB"<==Good graphic

**الفرع الثالث: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر**

يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة في الجزائر من اكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، إلا أن الجزائر عرفت تأخر فبي اطلاق هذا النوع من المؤسسات خاصة في ظل التأخر التكنولوجي المسجل في عدة قطاعات غياب ثقافة الابتكار وخلق المؤسسات ناهيك عن ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي و التطوير والذي لا يتجاوز نسبة 01% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2016 محتلة بذلك المرتبة 64 عالميا[1].

بالرغم من وجود العديد من المبادرات في انشاء المؤسسات الناشئة لأنه لا توجد تجربة رائدة، كما انه معظم المؤسسات الناشئة الموجودة تنشط في مجال التسويق الإلكتروني، كما أنها عبارة عن مجرد تجارب سابقة في العامل.

**أولا: مناخ الأعمال للمؤسسات الناشئة في الجزائر**: ان اهتمام الجزائر بالشركات الناشئة حديث خاصة بعد تراجع اسعار البترول و محاولة الاتجاه نحو سياسة التنويع الإقتصادي المبنية اساسا على المؤسسة وكيفية خلق القيمة المضافة و مناصب الشغل، الاتجاه نحو الابتكار و تشجيع خلق المؤسسات الناشئة يعتمد بشكل عام على عوامل مرتبطة بجوانب الإقتصاد الكلي (نظام حوكمة، وبيئة الأعمال المواتية، التمويل الكافي) وجزئية كافية (المهارات الإدارية والتكنولوجية المؤهلة.[2]

[1] بسويح منى ميموني ياسين .بوقطاية سفيان، واقع وافاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العـــدد: 03، 2020 ، ص 409

[2] قادري سيد أحمد، موالي ناجم مراد، المرجع السابق، ص410.

يعتمد نجاح وتطور الشركات الناجحة على بيئة اعمال مواتية وأن ضعف نشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر عائد لعدة اسباب يمكن تلخيصها في النقاط التالية: [1]

- الميزانية الموجهة للبحث العلمي في الجزائر لا تتعدى 1% منPIB ؛
- غياب سياسة واضحة تعنى بالابتكار بالاشتراك مع جميع الفاعلين سواء الدولة المؤسسات خاصة او عمومية الجامعة.
- ضعف العلاقة بين الجامعة مراكز البحوث و النسيج الإقتصادي؛
- غياب احصائيات حول عدد المؤسسات الناشئة الناشطة في الجزائر؛
- صعوبة ايجاد التمويل الكافي للمشاريع الابتكارية للمؤسسات الناشئة في الجزائر؛
- غياب الإطار القانوني المنظم لعمل الشركات الناشئة في الجزائر؛
- غياب النظام البيئي اخلاص بالشركات الناشئة.

**ثانيا: النظام التعليمي والكفاءات في الجزائر**: ان تحويل الأفكار الى مشاريع ابداعية ومؤسسات ناشئة يعتمد على توفر كفاءات سواء تكنولوجية او ادارية وهذا مرتبط اساسا بوجود نظام تعليمي منفتح على متطلبات سوق العمل. وان الجامعة تعتبر المصدر الأساسي لنشر المعارف التكنولوجية و العلمية وانتاج الكفاءات العلمية والإدارية الجامعة الجزائرية مند مدة طويلة انتهجت توجه اجتماعي بعيدا عن دورها المحوري المرتبط بحاجيات السوق و الاندماج الإقتصادي، كما ان مجمل الأبحاث التي تقام في الجامعة غير مرتبطة بالواقع الإقتصادي الجزائري. تعاني الجزائر من ضعف هياكل البحث، الإنتاجات العلمية، عدد الباحثين بالإضافة الي التكوينات التي تتوفر عليها الجامعة الجزائرية غير متلائمة مع حاجيات ومتطلبات سوق العمل اما من ناحية التكوين فان الجامعة الجزائرية تأخرت في ادماج المقاولاتية كعنصر اساسي ومهم في عملية التكوين .

**ثالثا: حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر**: في إطار برنامج الجزائر الإلكترونية فقد تم إطلاق استراتيجية وطنية لدعم وتطوير الحظائر التكنولوجية، حيث تم إنشاء عدة حاضنات غرب الوطن على غرار الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله في 2010 وحاضنة التكنولوجيا بوهران في 2012 و حاضنة جامعة باتنة في 2013، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الحاضنات في تقديم دعم الكامل للمشاريع الإبداعية في ميدان تكنولوجيا الإعلام و الإتصال ومرافقتها إلى غاية إنشاء STARUP وذلك بإبرام اتفاقيات مع الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية تكنولوجيا الإعلام والإتصال والمؤسسات التابعة لها.

**رابعا: آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر:** تسعى الجزائر في الآونة الأخيرة إلى زيادة الاهتمام ودعم المؤسسات الناشئة خاصة مع وجود إدارة سياسية حقيقية من طرف السلطات العمومية للتوجه نحو تنويع الإقتصاد و البحث عن بدائل حقيقية للمحروقات، ان بوادر هذا

[1] نفسه، ص410.

الاهتمام تتجسد في انشاء وزارة خاصة مكلفة بالشركات الناشئة و اقتصاد المعرفة لها مهام وضع خارطة طريق تصب في تشجيع حاملي الأفكار على خلق مؤسساتهم و تقديم كل الدعم سواءا من ناحية التمويل و توفير البيئة القانونية لمثل هذا النوع من المؤسسات. من اهم الإجراءات المتخذة في سبيل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر نذكر منها:

- وضع إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي لبدء العمل وكذلك لتحديد الطرق والوسائل لتقييم أدائها ووضع خارطة طريق لتمويلها، سيشمل هذا التمويل سوق الأسهم و راس مال المخاطر.
- انشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة بالتعاون مع البنوك العمومية.
- مشروع إنشاء مجلس وطني الإبتكار
- وضع خارطة طريق لتمويل هذا النوع من المؤسسات، بإشراك البورصة ورأس المال الإستثماري، وتحديد كيفية مساهمة المغتربين، وتطبيق آليات إعفاء ضريبي "شبه كلي"، لتمكن الشباب من الإسهام بفعالية في فك ارتباط الإقتصاد الوطني بالمحروقات.[1]

**المطلب الثالث: علاقة اقتصاد المعرفة بالمؤسسات الناشئة في الجزائر**

**الفرع الأول: علاقة اقتصاد المعرفة بالمؤسسات الناشئة**

تقر أغلب الدراسات الحديثة على الأهمية الاستراتيجة للمعرفة باعتبارها مؤشرا لخلق القيمة، ومصدرا للميزة التنافسية وذلك من خلال تداخلاتها مع تسيير الكفاءات، لذا لابد من تسييرها للاستفادة منها، وهذا ما جعل المختصون يهتمون بالدراسة النظرية لتسيير المعرفة.

تمتد جذور حقل المعرفة وإدارة المعرفة إلى الفكر الاقتصادي الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر والذي يبحث في عوامل الإنتاج مثل الأرض، رأس المال، العمل والمعرفة وهي العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي لبلد ما، وكذلك نجاح المنظمات به. وقد اعتبرت معارف العاملين ميزة أساسية لتقدم المنظمة. وكانت المنظمات تحاول باستمرار أن تحقق تراكم وتطبيق للمعرفة أملا في بلوغ الازدهار ومضاعفة مزاياها التنافسية.

ان تبني نسق اقتصادي متطور يرتكز على المعرفة والابتكار يتطلب جودة التعليم وفعاليته ، وتشجيع المواد العلمية والتقنية والتكنولوجية وتحديثها وتكييفها مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتطوير أقطاب امتياز بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز البحث العلمي والتكنولوجي ودعم التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الاقتصادية.

[1] قادري سيد أحمد، موالي ناجم مراد، المرجع السابق، ص411.

حيث ان المؤسسة الاقتصادية الكثيفة المعرفة في نشاطها و التي تعمل دائما على تنمية وبناء رأسمالها الهيكلي فإنها بلا شك تساهم في رفع المعارف المتواجدة في المجتمع وبالتالي المساهمة في تعليم الافراد وزيادة اندماج اقتصاد المعرفة ، مثلا مؤسسات قطاع الاتصالات والهواتف الذكية من شانها تعليم افراد المجتمع على استخدام تكنولوجيات جديدة[1]

واقتصاد المعرفة على أنّه النظام الذي يقوم على رأس المال الفكري، بحيث يشير إلى القدرة على الاستفادة من الاكتشافات العلمية والبحوث الأساسية والتطبيقية، وقد أصبح اقتصاد المعرفة يشكل مكونًا كبيرًا من جميع الأنشطة الاقتصادية في معظم البلدان المتقدمة حيث يعد أحد المكونات الهامة للقيمة من الأصول غير الملموسة مثل قيمة المعرفة العمالية أو الملكية الفكرية.

وقد أفرزت التحولات الاقتصادية العالمية نمطا جديدا في مجال الأعمال يحتل فيه الاقتصاد المبني على المعرفة أهمية كبرى وأصبح فيه مصدرا للثروة، والجزائر في السنوات الأخيرة باتت تسعى جاهدة إلى خلق نموذج اقتصادي جديد بعيدا عن الريع الذي اعتمد عليه اقتصاد البلاد منذ عقود، وبالتالي أصبح الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة من أولويات صانع القرار الاقتصادي الجزائري، من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية[2].

كما أن تبني رواد الأعمال أصحاب هذه المؤسسات لأفكار مبتكرة وابداعية تكون في الغالب عالية الخطورة، يجعلها تعاني من أجل الحصول على التمويل اللازم من جهة، وصعوبة كسب ثقة الزبائن والنمو من جهة أخرى، لذا كان لزاما على السلطات الجزائرية اصدار جملة من القرارات لدعم هذه المؤسسات أهمها إنشاء صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة وهو الذي يتولى تمويل كل العمليات، كما تم استحداث وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة قصد ضبط احتياجات القطاعات المختلفة وتحديد الطلبيات والعروض قصد منحها للمؤسسات الناشئة ولتسهيل العملية تم تنصيب لجنة وطنية لمنح علامة" مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال لتسهيل الولوج إلى الامتيازات والتمويل والحصول على العروض من القطاعات والمؤسسات العمومية[3].

تعتمد السياسة الاقتصادية الجديدة على طرق لإنشاء حاضنات الأعمال، وهذا من أجل المساهمة في نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية والتأسيس لاقتصاد وطني من نوع آخر، قائم على عمادي المعرفة والتكنولوجيا.

---

[1] -بكاري سعد الله، تشوار خير الدين

[2] عائشة بنوجعفر إبراهيم شالا ، طبو ش أحمد، المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات- مع الاشارة إلى التجارب الرائدة في العالم العربي- ، المجلد 08 ، العدد: 01،2021 ،ص 91.

[3] اعائشة بنوجعفر إبراهيم شالا ، طبو ش أحمد، مرجع سابق، ص 91.

والعديد من الشباب الجزائري يجد صعوبة في تحديد المشروع المناسب والذي من شأنه تحقيق النجاح لذا رأينا أنه لابد من البحث وتكوين معرفة عن أفضل الشركات الناشئة ذلك لأنه هذه المعرفة[1]

**الفرع الثاني: تطوير المؤسسات الناشئة كمدخل لتحقيق اقتصاد معرفي**

فيما يتعلق بالإسراع في تحقيق الانتقال الرقمي وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، تلتزم الحكومة بترقية منظومة حاضنة للمؤسسات الناشئة والاقتصاد الرقمي من خلال إنشاء إطار تنظيمي للابتكار المفتوح ووسائط الدفع الإلكتروني وإصدار النصوص التطبيقية من أجل التمويل التشاركي علاوة عن مراجعة الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية لجعلها أكثر مرونة مع المؤسسات الناشئة.

كما يتضمن المخطط تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات لصالح المؤسسات الناشئة وغيرها من المستثمرين المبتدئين و إنشاء المؤسسات الناشئة لأصحاب الأعمال الحرة و المقاولين الذاتيين وتعزيز دور المؤسسات الناشئة كأداة للإشراك المالي من خلال الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية.

و يقترح المخطط إنشاء ممثليات إقليمية لصندوق المؤسسات الناشئة الجزائرية وإطلاق برنامج للإسراع في إنشاء المؤسسات الناشئة من خلال مسرع عمومي و إنشاء حاضنات ومسرعات في كل ولايات البلاد مع وضع نظام لتقييم الحاضنات وتأهيل مستواها واستحداث "مخبر مالي "لصالح المؤسسات الناشئة التي تنشط مجال التكنولوجيات المالية.

زيادة عن ذلك، تسعى الحكومة الى إحصاء التصنيفات الدولية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة و الاختراع و اقتصاد المعرفة وتحسين مرتبة الجزائر وتقليص أعباء أرباب العمل لصالح المؤسسات الناشئة وتشجيع رأسمال المخاطر بالنظر إلى دوره الأساسي في تمويل الابتكار وأيضا تخفيف الإجراءات الإدارية لإنشاء صندوق للاستثمار وصندوق إيداع مشترك للابتكارات.

ومن التدابير الرامية لتطوير المؤسسات الناشئة، إدخال تدابير تحفيزية مع الإعفاء الضريبي للمبالغ المستثمرة في المؤسسات الناشئة (حقوق المساهمين) وتسهيل طرق الاستفادة من الدفع الإلكتروني لصالح المؤسسات الناشئة واستغلال.

صناديق الاستثمار الولائية لتمويل المؤسسات الناشئة و تعزيز التعاون مع صناديق الاستثمار الكفيلة بالاستثمار في المؤسسات الناشئة في الجزائر و كذا تشجيع المؤسسات الناشئة الأجنبية، ولاسيما الإفريقية، على الاندماج في المنظومة الحاضنة الجزائرية.[1]

[1] إسلام كعبش، المؤسسات الناشئة.. فرصة الجزائر للانطلاق الاقتصادي، متاح على الرابط https://www.skynewsarabia.com/business/1382499 اطلع لعيه بتاريخ 2022/05/13 سا 13:02

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنعرض في هذا المبحث مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث التي تم رصدها ومراجعتها ضمن القراءات المسحية التي قمنا بها في مجال موضوع دراستنا، حيث اشتملت هذه الدراسات على متغيرات وأبعاد متنوعة في عرض منهجية معالجة الموضوع، وقد تم الاستفادة من معطياتها بما يخدم أهداف الدراسة، ولكن عند قيامنا بالبحث عن معلومات حول الموضوع محل الدراسة لم نوفق في الحصول على أية دراسة سابقة تصب في صلب الموضوع، بشكل مباشر وواضح، إلا أننا استعملنا بعض الدراسات عن اقتصاد المعرفة مع متغيرات أخرى والمؤسسات الناشئة كذلك مع متغيرات أخرى، من أجل استخلاص بعض الأفكار لأثراء موضوع عملنا، حيث سنخصص المطلب الأول إلى الدراسات باللغة العربية والمطلب الثاني إلى الدراسات باللغة الأجنبية، المطلب الثالث إلى مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات الأخرى وفيما يلي عرض لهذه الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

### المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية .

**1- محمد أنس أبو الشامات(2012)، بعنوان: اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية: مقال بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.**

إن الهدف الذي يطمح إليه هذا البحث هو تعرف اقتصاد المعرفة من حيث نشأته ومفهومه وخصائصه، ومن ثم تحديد إمكانية الدول العربية من التوجه نحوه لأنَّه الخيار الاقتصادي للسير في ركب التقدم العلمي والتنمية. يعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحديد طبيعة اقتصاد المعرفة ومفهومه ومؤشراته ومدى توجه البلدان العربية نحوه، فضلاً عن استخدام المنهج الاستقرائي لتوقع قدرة اقتصادات تلك البلدان على التحول نحوه بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى. وقد توصلت الدراسة إلى أن اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي جديد متطور عن الاقتصاد الذي يعتمد على المعلومات، حيث تُشكل المعرفة حجر الأساس فيه والعنصر الأهم من عناصر الإنتاج، بدأت الدول المتقدمة بتوجيه الاقتصاد فيها نحو الاعتماد على المعرفة منذ

[1] مخطط عمل الحكومة: تدابير من أجل تعزيز اقتصاد المعرفة https://www.aps.dz/ar/economie/112169-2021-09-07-14-24-37اطلع عليه بتاريخ21:56,14 , سا .03/2022.

أربعة عقود من الزمن، أما الدول النامية الصاعدة فقد جاء توجهها إليه منذ ربع قرن، وذلك من خلال خطط استراتيجية وطنية ذات أهداف زمنية محددة، بدأت الدول العربية بإعداد الخطط الجدية للتوجه نحو اقتصاد المعرفة منذ عشر سنوات مع انتشار استخدام المنتجات المعرفية فيها انتشاراً واسعاً. بلغت نسبة الباحثين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة في بعض الدول العربية مستوى أعلى من نسبة العاملين في بعض الدول النامية الصاعدة.

**2- دراسة سمير مسعي(2015)، بعنوان: اقتصاد المعرفة في الجزائر، الواقع ومتطلبات التحول، دراسة تحليلية مقارنة لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي.**

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم فصول التطور التاريخي لعناصر الإنتاج التي عرفتها المجتمعات، على قاعدة مسايرة التحوّلات الاقتصادية المتلاحقة الناتجة عن التطور والانتشار الكبيرين لاستخدام مفرزات العلم والتكنولوجيا في العملية الإنتاجية، توضيح مفهوم وسمات اقتصاد المعرفة، ودور العولمة في بلورة وتطوير هذا المفهوم، وكذا تبيان أهمية أنشطة البحث والتطوير وانعكاساته عليه عرض المقولات الرئيسية حول ماهية اقتصاد المعرفة، وتبيان أثره في تغيير البنية الاقتصادية في الجزائر، وإمكانية إسهامه في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، دراسة وتحليل طبيعة وسمات البنية الاقتصادية الجزائرية، وإبراز أهم المعوقات التي تحول دون التأسيس لاقتصاد قائم على المعرفة، وصف القدرات الحكومية الجزائرية والبيئة التنظيمية الممكنة لاقتصاد المعرفة، وهذا بغرض تقييم أدق وتوصيف ممكن لإمكانية تطوير هذا الأخير. رغبة من الباحثين في بلوغ تطلعات الدراسة، استعانوا بالمناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية حسب الحاجة، حيث اتبع المنهج الوصفي عند التعرض لمسلمات وأهم المقولات النظرية للدراسة، وكذلك بالمنهجين التحليلي والمقارن عند عرض نتائج الجزائر وتتبع تطورات بعض المؤشرات الخاصة باقتصاد المعرفة وإبراز تقدمها، ومقارنتها مع بعض الدول العربية المجاورة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: تعيش المجتمعات البشرية نمطا اقتصاديا جديدا يختلف في مفهومه عن الأسس والمبادئ التقليدية للاقتصاد الصناعي الذي ظهر في أعقاب الثورة الصناعية، ويهتم هذا النمط الاقتصادي الجديد بتثمين المعرفة بوصفها أهم مورد في الاقتصاد، ويسود اتجاه عالمي نحو الاستزادة من المعرفة وتطوير سبل الحصول عليها ونشرها واستخدامها، لتطوير المجتمعات وتحقيق الرقي الاقتصادي، وتوجيهها نحو العملية الاقتصادية والإبداع والابتكار في عصر يغلب عليه المنافسة المتجددة، يولي اقتصاد المعرفة أهمية كبيرة لعمليتي نشر واستخدام المعرفة، إضافة إلى أساليب توليدها واستنباطها، حيث أصبحت قدرة المنظمات على النجاح والاستمرار مرهونة بقدرتها على الولوج إلى شبكات المعرفة المحلية والعالمية، واستيعابها واستغلالها على أكفا وجه، لذلك فإنّ نجاح الاقتصاديات الوطنية

والمؤسسات القومية سيكون أكثر ارتباطا بفعالية هذه الأخيرة في تجميع وخلق واستخدام المعرفة في مجمل نشاطها.

**2-دراسة بغداد باي غالي(2017)، بعنوان: دور الدولة في تنمية اقتصاد المعرفة (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعــة الجيلالي ليابـس، سيدي بلعبـاس.

يهدف هذا البحث إلى محاولة دراسة دور الدولة في تنمية اقتصاد المعرفة في الجزائر عبر إجراء عملية تشخيص لواقع اقتصاد المعرفة ومؤشراته في الجزائر، وذلك من خلال دراسة وتقييم واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، وكذا تحديد الدور الذي يجب أن تتخذه الدولة للولوج في اقتصاد المعرفة، فضلا عن دراسة مدى وجود استراتيجية جزائرية للنهوض باقتصاد المعرفة. اعتمد في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي لمحاولة تحليل واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، وذلك من خلال تحليل تركيبة كل مؤشر من مؤشرات اقتصاد المعرفة، كما لجأت لأسلوب المقارنة لإبراز وضعية الجزائر مقارنة ببعض الدول الأخرى فيما يتعلق بمؤشرات اقتصاد المعرفة والسياسات المنتهجة من قبل هذه الدول في هذا المجال.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها تعيش الدول في الوقت الراهن المرحلة الحياتية من اقتصاد المعرفة، حيث في هذه الفترة تسعى العديد من الدول إلى مسايرة ومحاولة الاندماج في اقتصاد المعرفة، وهذا لن يأتي إلا في ظل تحقيق كل المؤشرات الدالة عليه من بينها البحث والتطوير و تكنولوجيا المعلومات والاتصال و الإبداع، تغيرت توجهات الدول بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة حيث ونتيجة التحديات الإقتصادية التكنولوجية والبشرية وغيرها كان لزاما عليها أن تراعي تلك التغيرات وتحاول التكيف معها، في إطار الإعتماد على دور الدولة في تحقيق الاندماج في اقتصاد المعرفة وتنميته أصبحت الدول الناجحة تولي أهمية كبيرة بتطبيق مبادئ دور الدولة، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في العنصر البشري باعتباره مصدر للمعرفة وخلقها.

**3- بوالشعور شريفة (2018)، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups:** دراسة حالة الجزائر، مقال بمجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الرابع، العدد2، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة لتحري دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، وقد راجت فكرة حاضنات الأعمال كثيرا بالنظر إلى دورها البارز في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة واستدامتها، من خلال تقديم مختلف الخدمات على غرار، الوصول للبنى التحتية، تسويق، دعم مالي وشبكي...الخ، وهو ما أدى إلى احداث آثار ايجابية على الاقتصاد المحلي للدول المتقدمة. وعلى ما يبدو فإن كل من فكرة حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في البلدان النامية بما فيها الجزائر تواجه عددا من التحديات تتعلق بالاستدامة والابداع.

إذ لا تزال بعيدة عن مراحل متقدمة بلغتها بعض الدول لدى يتعين ايلاء الاهتمام للتحديات التي تواجه حاضنات الأعمال في سعيها لدعم الشركات الناشئة startups.

**5- دراسة مفروم برودي (2020)، بعنوان: المؤسسات الناشئة في الجزائر – الواقع والمأمول،** مقال بمجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07 ، العـــدد 03، جامعة غرداية (الجزائر).

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز المفاهيم الأساسية للمؤسسات الناشئة، من خلال تعريفها، ومعايير وصفها كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال الكشف عن واقع بعض مكونات النظام البيئي اخلاص بالمؤسسات الناشئة في الجزائر. تحقيقا لأهداف البحث وللإجابة على اشكاليته وتساؤلاته الفرعية وبغية الإلمام بكافة الجوانب النظرية محاوره الرئيسية، عمد الباحث إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة محاور الدراسة دراسة وصفية تحليلية دقيقة.

وقد توصلت الدراسة إلى المجموعة من النتائج، أهمها أن المؤسسة الناشئة ذات كفاءة ابتكارية وإبداعية فالمؤسسة الناشئة هي المؤسسة التي تبدع وتبتكر باستمرار، فيما يتعلق بنماذج الأعمال، والأدوات، والهيكل التنظيمي، وكذلك الأفكار والمنتجات، وبالتالي فهي تقصد الربحية والقابلية للتوسع والنمو السريع كأهداف أساسية، أن المؤسسة الناشئة ذات قاعدة تكنولوجية قوية: فالمؤسسة الناشئة تعتمد على الأدوات التكنولوجية الحديثة من أجل دعم عملياتها التجارية الرئيسية بشكل كبَت، فهي تستعمل الاتجاهات الأخيرة في البرامج والأجهزة المعلوماتية. وأيضا توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة الناشئة، ذات عمر محدد ومستقلة: لقد اتفقت كل التشريعات والدراسات على أن للمؤسسة الناشئة عمر تستغرق و في الانطلاق وتصبح شركة مرحبة ومستدامة ذاتيا، كما أن المؤسسة الناشئة مؤسسة مستقلة لا يمكن ان تكون مؤسسة تابعة أو فرعا جديدا من فروع الشركات القائمة.

**6-دراسة فاطمة عطية (2021)، بعنوان: أثر الاقتصاد المعرفي في تحسين كفاءة الاداء لراس المال البشرى، دراسة قياسية على الاقتصاد السعودي خلال الفترة 2007 -2018** مقال بمجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 22، العدد 2، كلية التجارة، جامعة طنطا.

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم ومؤشرات الاقتصاد المعرفي ورأس المال البشري واستعراض هذه المؤشرات في المملكة العربية السعودية، وتحليل الوضع المعرفي في المملكة وتقييم دور الاقتصاد المعرفي على تحسين الاداء لراس المال البشري، ولتحقيق أهداف هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي الاستنباطي في جمع الآراء والمعلومات والحقائق المتعلقة في محاور الدراسة كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال تتبع التقارير السنوية للمملكة المقدمة من البنك الدولي وهيئة الإحصاء وتفسير النتائج وتحليلها

باستخدام برنامج الإحصاء الاقتصادي (EViews 10) لمعرفة مدى تأثير الاقتصاد المعرفي على أداء رأس المال البشري في المملكة العربية السعودية.

وتوصلت الدراسة إلى تدني مكانة المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بمؤشر الرقم القياسي لاقتصاد المعرفة يعود إلى انخفاض المستوى في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، كما خلصت إلى أن مؤشر رأس المال البشري في المملكة تغير بشكل إيجابي وارتفع بشكل ملحوظ و لكن تطمح المملكة في رفع مرتبة المملكة في هذا المؤشر ليتناسب مع طموحاتها، كما ساهم الاقتصاد المعرفي المستمر على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رفع وتحسين اداء رأس المال البشري لحفز الاقتصادات المحلية والوطنية. لتحقيق دور فعال للاقتصاد المعرفي في تحسين أداء رأس المال البشري في المملكة ينبغي زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير وتدريب الأفراد والاهتمام بالبنية التحتية لتقنية المعلومات وتطوير منظومة التعليم وتوعية أفراد المجتمع بأهمية التعليم والتدريب.

**7- دراسة قادري سيد أحمد، مولاي ناجم مراد (2021) بعنوان: أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة، دراسة حالة مشتلة أدرار،** مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار

هدفت الدراسة إلى عرض شامل للمفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال و المؤسسات الناشئة، إبراز العلاقة المشتركة بين حاضنات الأعمال و المؤسسات الناشئة، إبراز الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال لدعم و تطوير المؤسسات الناشئة، التعرف على مشتلة المؤسسات الناشئة المحل دراسة. نظرا لطبيعة الدراسة و المتعلقة بحاضنات الأعمال و المؤسسات الناشئة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف و تحليل مفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال و المؤسسات الناشئة في المشتلة محل الدراسة. أما الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة فتمثلت فيما يلي: المسح المكتبي: يتمثل في الاطلاع على الكتب، الرسائل الجامعية، المقالات، الوثائق الرسمية، المقابلة: مع موظفين ومسؤولين في مشتلة أدرار.

وقد توصلت الإنتاج الفرق بين مشتلة المؤسسات وحاضنات الأعمال هي أن دعم حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة يكون قبل الإنشاء للمؤسسة أما بالنسبة لمشتلة المؤسسات يكون دعمها بعد الإنشاء، و في العادة ما توفر حاضنات الأعمال الدعم قبل و بعد الإنشاء، لحاضنات الأعمال دور كبير في ترقية الإقتصاد ودلك من خلال دعم و النهوض بالمؤسسات الناشئة، الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال لحاملي المشاريع الناشئة متمثلة في توفير الإعلام والتوجيه وكذلك دراسة المشروع و تنظيم دورات تكوينية، الخدمات المقدمة للمؤسسات الناشئة لها دور كبير في دعمها وتعزيزها.

**المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية**

**8-RAPPORT ANNUEL SUR L'ECONOMIE DU SAVOIR, Institut Tunisien de la Compétitivité et des Etudes Quantitatives, Juillet 2012.**

**(دراسة بعنوان التقرير السنوي عن اقتصاد المعرفة، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، 2012)**

يهدف هذا التقرير إلى عرض صورة إجمالية ومفصلة، على قدر الإمكان حول تطور اقتصاد المعرفة في تونس خلال السنوات الأخيرة على المستوى القطاعي وعلى مستوى الإقتصاد الجزئي، وقد أبرزت الأبحاث المنجزة في هذا التقرير أن تونس تتقدم بنسق معتدل نحو إرساء اقتصاد المعرفة و يتجلى هذا التحول بصفة خاصة من خلال التغيرات الهيكلية على مستوى قطاعات الإنتاج التي مكنت من بروز قطاعات ذات محتوى معرفي مرتفع، و كذلك بروز سلع ذات محتوى تكنولوجي مرتفع و منتجات. تكنولوجيات الإتصال و المعلومات على مستوى التجارة الخارجية. حيث تبنت تونس منذ المخطط العاشر (2006-2002) إستراتيجية تنموية تعتمد على اقتصاد المعرفة من أجل حفز النمو الإقتصادي، وجعله يعتمد أكثر فأكثر على قطاعات ذات محتوى معرفي مرتفع. و يتوقف نجاح إستراتيجية اقتصاد مبني على المعرفة على توفر بيئة ملائمة للتجديد وعلى عقلية ابتكاريه تحفز على المنافسة وتحمي حقوق الملكية الفكرية والصناعية.

**9-Aminata Brah Moumouni, L'économie du savoir et le développement des pays de l'Afrique subsaharienne, Travail présenté à l'École supérieure d'affaires publiques et internationales, Faculté des sciences sociales, Université d'Ottawa, Nigéria, 2014 .**

**(دراسة بعنوان اقتصاد المعرفة وتنمية دول إفريقيا جنوب الصحراء، عرض العمل في كلية الدراسات العليا للشؤون العامة والدولية، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة أوتاوا، نيجيريا، 2014.)**

تناولت هذه الاطروحة اشكالية التالية: كيف يمكن لدول إفريقيا جنوب الصحراء ، ولا سيما نيجيريا، استخدام اقتصاد المعرفة كأحد العوامل الدافعة لتطورها الاقتصادي والاجتماعي" ، بحيث اعتمدت الباحثة على مراجعة الأدبيات أولاً تم إجراء ملاحظة حول مزايا هذه المرحلة الجديدة من الاقتصاد العالمي وكذلك التحديات التي تجبر هذه البلدان على اتخاذ العناصر الحالية كأصل رئيسي للتنمية، بعد ذلك ، ذكرت الفاعلين المعنيين ووضعت أخيرًا في القسم الأخير الاستراتيجيات الرئيسية التي نظر فيها البنك الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبنك التنمية الأفريقي ، من بين آخرين. وبالنظر إلى النتائج التي تم الكشف عنها في الأدبيات ، فإن اقتصاد المعرفة يجب أن يتكيف مع بيئة التطبيق الخاصة به ، وأن يستهدف قطاعًا قادرًا على إحداث تأثيرات مضاعفة ضرورية

لتحسين الرفاهية وتلقي استثمارات كبيرة. وهذا يعني أن المعرفة والتقنيات والابتكارات يجب أن تكون إحدى أولويات التنمية وأن تكون موجهة نحو حل المشكلات الاجتماعية لبيئة التطبيق، يمكن لنيجيريا عملاق إفريقيا جنوب الصحراء الاستفادة بشكل كامل من الإمكانات الجديدة التي يوفرها اقتصاد المعرفة وخاصة في القطاع الزراعي من أجل المساهمة في تحسين رفاهية سكانها الذين يتواجدون في الغالب في المناطق الريفية.

**10-Rui Pedro Campos Magalhães, What is a Startup?, A Scoping Review on How the Literature Defines Startup, apresentado à Universidade Católica Portuguesa para obtenço do grau de mestre em Management, Católica Porto Business School, Março 2019.**

**دراسة بعنوان ماهي المؤسسات الناشئة، مذكرة ماجستير مقدمة لمدرسة بورتو الكاثوليكية للأعمال، جامعة كاتوليكا البرتغالية، المغرب، 2019.**

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل كيفية تصرف متخصصي الخدمة في مواجهة التكنولوجيا التقدم وظهور مهن جديدة، لذلك فإن البحث له ما يبرره من خلال جلب البيانات الحالية حول كيفية حدوث التطور التكنولوجي وما هي التأثيرات التي تحدث في سوق العمل ، بالإضافة إلى توسيع رؤية المحترفين للفرص الجديدة التي تميل التكنولوجيا إليهاطرحه في السوق. تم تصنيف البحث ببليوغرافي مع دراسة ميدانية واستخدامات نهج كمي. تم الجمع من خلال تطبيق استبيان على 249 المهنيين العاملين في مجال الخدمات في مدينة سانتا ماريا / RS.

تظهر النتائج التي تم العثور عليها التي يعتبرها المحترفون أن الابتكارات التكنولوجية مهمة ، يدركون أن استخدام الروبوتات ستحدث بعض المهن ، لكنهم لا يعتقدون أن مهنهم المحددة ستنقرض.

**المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة**

**الجدول رقم (1-1): مقارنة الدراسات السابقة**

| الدراسة | اوجه التشابه | اوجه الاختلاف |
|---|---|---|
| **دراسة سمير مسعي** | المنهج الوصفي التحليلي والمقارن | -تناولت الدراسة اقتصاد المعرفة في الجزائر، الواقع ومتطلبات التحول.<br>- أطروحة دكتوراه<br>-تمت على مستوى جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي.<br>-تمت في سنة 2014-2015. |
| **دراسة بغداد باي غالي** | -استخدمت منهج المقارنة | -تناولت دور الدولة في تنمية اقتصاد المعرفة |

| | | |
|---|---|---|
| | والمنهج الوصفي التحليلي. | (دراسة حالة الجزائر)<br>- أطروحة دكتوراه<br>-تمت على مستوى جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس.<br>-تمت في سنة 2016/ 2017. |
| **محمد أنس أبو الشامات** | اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي. | -تناولت اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية.<br>-مقال بمجلة علمية<br>-تمت الدراسة على مستوى بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية<br>-تمت الدراسة في سنة 2012. |
| **دراسة فاطمة عطية** | اعتمدت المنهج الاستقرائي الاستنباطي ومنهج دراسة الحالة. | -تناولت : أثر الاقتصاد المعرفي في تحسين كفاءة الاداء لراس المال البشرى.<br>-مقالة نشرت في مجلة علمية<br>-تمت الدراسة على الاقتصاد السعودي بمجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية.<br>-تمت الدراسة في سنة 2021. |
| **دراسة بوالشعور شريفة** | اعتمدت منهج دراسة حالة | -تناولت دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups.<br>- مقال بمجلة علمية<br>-تمت الدراسة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة بالجزائر بمجلة البشائر الإقتصادية.<br>-تمت الدراسة سنة 2018. |
| **دراسة مفروم برودي** | استخدام المنهج الوصفي التحليلي | - تناولت الدراسة المؤسسات الناشئة في الجزائر – الواقع والمأمول.<br>- مقال بمجلة علمية<br>-تمت الدراسة على مستوى بمجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية.<br>-تمت الدراسة سنة 2020. |

| | | |
|---|---|---|
| **دراسة قادري سيد أحمد، مولاي ناجم مراد** | اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي | -تناولت الدراسة أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة.<br>- مذكرة ماستر أكاديمي<br>-تمت الدراسة على مستوى مشتلة أدرار.<br>-تمت الدراسة سنة 2020-2021. |
| **المعهد التونسي للقدرة التنافسية** | اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن | -تناولت الدراسة التقرير السنوي عن اقتصاد المعرفة<br>-الدراسة عبارة عن تقرير .<br>-تمت الدراسة على مستوى المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.<br>-تمت الدراسة سنة 2012. |
| **Aminata Brah Moumouni** | اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي | -تناولت الدراسة بعنوان اقتصاد المعرفة وتنمية دول إفريقيا جنوب الصحراء.<br>-مقال بمجلة علمية<br>-الدراسة على مستوى كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة أوتاوا، نيجيريا.<br>-تمت الدراسة سنة 2014. |
| **Rui Pedro Campos Magalhães** | اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي | -تناولت الدراسة بعنوان ماهي المؤسسات الناشئة؟<br>-مذكرة ماجستير<br>-تمت الدراسة على مستوى مدرسة بورتو الكاثوليكية للأعمال، جامعة كاتوليكا البرتغالية، ، المغرب.<br>-تمت الدراسة سنة 2019. |

**المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة**

بناء على ما سبق نرى أنه من الأهمية الإشارة إلى النقاط التالية:

- ندرة الدراسات التي تناولت ربط المتغيرين (اقتصاد المعرفة، المؤسسات الناشئة) ببعض.
- أغلب الدراسات ركزت على متغير اقتصاد المعرفة وربطه بمتغيرات أخرى (كفاءة الأداء، الدولة... إلخ).
- دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة بتطرقنا إلى علاقة اقتصاد المعرفة بالمؤسسات الناشئة

.

- الاستفادة من الدراسات السابقة في الجانب النظري في تحديد وصياغة مفاهيم متغيرات الدراسة (اقتصاد المعرفة، المؤسسات الناشئة).
- تم التطرق للمؤسسات الناشئة كمدخل لتطوير وتنمية الإقتصاد بصفة عامة وعدم وجود دراسة تربط اقتصاد المعرفة بالمؤسسات الناشئة.
- الدراسات السابقة الأجنبية استفادت منها دراستنا في التطلع على اقتصاد المعرفة خارج الجزائر في دول أجنبية وكذا التطلع على المؤسسات الناشئة وكيفية قياس مؤشرات تطورها.

**خلاصة الفصل**

لقد تم في هذا الفصل استعراض المفاهيم النظرية للدراسة، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف التعاريف التي حاول من خلالها الباحثين توضيح مفهوم اقتصاد المعرفة وكذلك التطورات التي مهدت لظهوره وأهميته مرورا بمختلف الخصائص والسمات التي جاءت لتبين كيفية تطبيقه، وقد تطرقنا كذلك إلى المؤسسات الناشئة من حيث تعاريفها واهميتها ومؤشرات تطورها بالإضافة إلى دورة حياتها ومعوقاتها، وفي هذا الفصل لقد تعرفنا على علاقة اقتصاد المعرفة بالمؤسسات الناشئة من الناحية النظرية والدراسات السابقة لم تتطرق لكلا المتغيرين حاولنا الاستفادة من هذه الدراسات لكل متغير على حدا للوصول إلى العلاقة بينهما. وسنحاول في الفصل الموالي استكمال دراسة وذلك بالتطرق الإطار التطبيقي وفق منهجية تبسط الدراسة.

# الفصل الثاني

# دور اقتصاد المعرفة في مؤسسة عيادتي

تمهيد بدخول الجزائر إلى الاقتصاد المبني على السوق و قوى الطلب و العرض كان لزاما على مؤسساتها مسايرة مع هذه المتغيرات، لأن اقتصاد السوق يفرض جملة من العوامل يجب على المؤسسات الناشئة امتلاكها وهي التنافسية و الجودة و المرونة و الكفاءة , ومن هذا التوجه أخدت المؤسسات الناشئة باتباع استَّراتيجيات وخطط طويلة الأمد للتأقلم مع الوضع الجديد ولهذا سلطنا الضوء على المؤسسات الناشئة في الجزائر وذلك لكون هذه المؤسسة تعد أكبر مؤسسات صناعية محاولين ابراز تطبيقات هذه الاستراتيجية . ومن هذا المنطلق سوف نحاول في هذا الفصل دراسة: تمهيد بدخول الجزائر إلى الاقتصاد المبني على السوق و قوى الطلب و العرض كان لزاما على مؤسساتها مسايرة مع هذه المتغيرات، لأن اقتصاد السوق يفرض جملة من العوامل يجب على المؤسسات الناشئة امتلاكها وهي التنافسية و الجودة و المرونة و الكفاءة , ومن هذا التوجه أخدت المؤسسات الناشئة باتباع استَّراتيجيات وخطط طويلة الأمد للتأقلم مع الوضع الجديد ولهذا سلطنا الضوء على المؤسسات الناشئة في الجزائر وذلك لكون هذه المؤسسة تعد أكبر مؤسسات صناعية محاولين ابراز تطبيقات هذه الاستراتيجية .

## المبحث الأول: واقع اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر

الجزائر أمام هذه التغيرات مدعوة لتحسين قدراتها المعرفية مع السعي نحو مجتمع المعرفة، بالمعنى الدقيق للمصطلح ليس على المستوى الشكلي ولكن على مستوى الواقع، وذلك بغية الإسراع بعملية التنمية الشاملة، الأمر الذي يمكن دولنا العربية من توليد التكنولوجيا محليا وفق سياسات محددة ومعلنة وقابلة للتحديد.

وفي ما يلي سنتطرق لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر:

### المطلب الاول: اقتصاد المعرفة في الجزائر

اتخذت الجزائر قرار التوجه نحو اقتصاد المعرفة منذ 2003 بعد انعقاد مؤتمر مرسيليا، ومنذ ذلك الحين عملت الجزائر على توفير الإمكانات اللازمة للدخول في هذا الاقتصاد الجديد والاستفادة من مميزاته من خلال العمل على التحول من بلد مستهلك للتكنولوجيا إلى بلد منتج ومصدر لهذا المنتوج الذي لا ينضب والمتميز بقيمة مضافة عالية، وقد عملت الجزائر على تحسيس كافة مكونات المجتمع وبالأخص الباحثين ومسيري المؤسسات القائمة على التكنولوجيا بأهمية اقتصاد المعرفة من خلال تنظيم العديد من الملتقيات الوطنية والدولية كالملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة .في 2004 بجامعة ورقلة، والملتقى الوطني حول اقتصاد المعرفة وتنافسية المؤسسات في 2004 بجامعة بسكرة، وكذلك الملتقى الوطني حول اقتصاد المعرفة بجامعة مستغانم الذي تم تنظيمه بالتنسيق مع شبكة MAGHTECH والجمعية الجزائرية من أجل التحويل التكنولوجي (A2T2) تحت عنوان ": الاقتصاد القائم على المعرفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة التحديات والفرص بالنسبة للجزائر"

وفي 2006 عملت هذه الملتقيات على جمع جميع الأطراف من باحثين جامعيين وخبراء ومسيري مؤسسات على المستوى الوطني من أجل إيجاد الحلول المناسبة للاندماج في هذا الاقتصاد، وقد تميزت هذه الملتقيات بدعم الحكومة من خلال حضورها الرسمي ممثلة في الوزير المكلف بالبحث العلمي وكذلك الوزير المكلف بالتنمية المحلية .هذه خطوات ساهمت بشكل كبير في تحسيس الأطراف المعنية بأهمية هذا الاقتصاد وخصوصا أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في الجزائر[1].

## 1-التقييم الدولي الاقتصاد المعرفة في الجزائر

استطاعت الجزائر أن تحصل على علامة 2.75 في مؤشر اقتصاد المعرفة KEI خلال سنة 2009، أي أقل من متوسط دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA 2 الذي يقدر ب : 5.47، واحتلت بذلك المرتبة 15 في ترتيب دول منطقة MENA من أصل 18 دولة، والمرتبة 105 عالميا. وعلى الرغم من تحسن ترتيبها العالمي منذ سنة 1995 بسبعة 07 مراتب، إلا أنها لا تزال في موضع ضعف كبير مقارنة بدول المنطقة ومقارنة بإمكانياتها الهائلة التي تتوافر عليها، والجدول التالي يوضح تطور قيم مختلف مؤشرات المعرفة في الجزائر، مقارنة مع عدد من دول شمال إفريقيا[2].

**الجدول رقم (1-2): تطور قيم مختلف مؤشرات المعرفة في الجزائر**

| | الجزائر | | مصر | | المغرب | | تونس | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1995 | 2009 | 1995 | 2009 | 1995 | 2009 | 1995 | 2009 |
| مؤشر اقتصاد المعرفة | 3.24 | 2.75 | 4.84 | 4.2 | 4.17 | 3.12 | 5.12 | 4.76 |
| النظام الاقتصادي | 2.12 | 2.78 | 3.71 | 3.52 | 4.69 | 3.89 | 5.24 | 4.07 |

**المصدر:** احصائيات موقع البنك العالمي متاح على الرابط www.worldbank.org تاريخ الاطلاع 2022/05/18

واقتصاد المعرفة في الجزائر يظهر علامات التأخر، وهذا سواء في الجاهزية لتطبيق التكنولوجيا أو حتى من ناحية مختلف مؤشرات اقتصاد المعرفة، ويمكن توضيح هذا التأخر بشكل دقيق لمكانة الجزائر في تطبيق اقتصاد المعرفة من خلال الجدول التالي[3]:

**الجدول رقم (2-2): يوضح تطور ترتيب الجزائر في مؤشرات اقتصاد المعرفة خلال الفترة 1995 – 2012**

[1] غويني تقي الدين، مرجع سابق، ص 49
[2] غويني تقي الدين، مرجع سابق، ص 49
[3] بغداد باي غالي، مرجع سابق، ص 90

| السنوات / المؤشرات | 1995 | 2000 | 2012 |
|---|---|---|---|
| مؤشر اقتصاد المعرفة KEI | 03.50 | 02.85 | 03.79 |
| مؤشرات المعرفة KI | 4.050 | 3.440 | 4.280 |
| مؤشرات الحوافز الاقتصاديةEIRI | 1.850 | 1.090 | 2.330 |
| مؤشرات الإبداع Inn | 3.41 | 3.25 | 3.54 |
| مؤشرات التربية EI | 3.88 | 3.96 | 5.97 |
| مؤشرات TIC | 4.870 | 3.110 | 4.040 |

**المصدر: احصائيات موقع البنك العالمي متاح على الرابط www.worldbank.org تاريخ الاطلاع 2022/05/18**

بناء على المعطيات المقدمة في الجدول رقم ( 3 - K 01) نجد أن الجزائر تحتل مكانة جد متدنية بالنسبة لمؤشرات اقتصاد المعرفة مقارنة ببعض دول العالم.

**الشكل رقم (1-2): مؤشرات اقتصاد المعرفة**

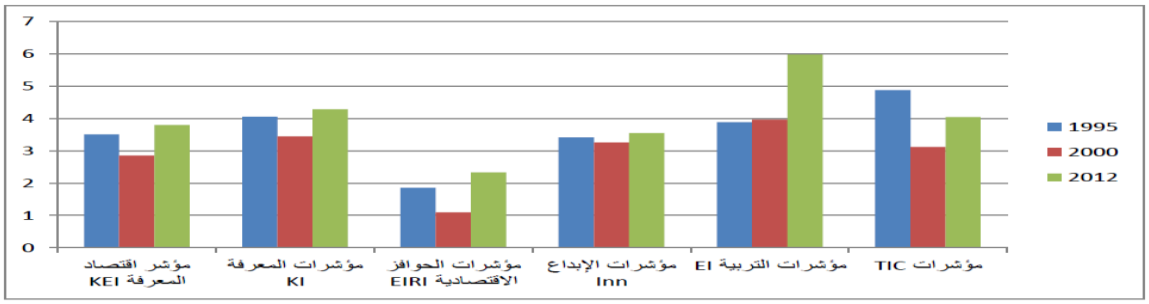


**المصدر: احصائيات موقع البنك العالمي متاح على الرابط www.worldbank.org تاريخ الاطلاع 2022/05/18**

اعتمادا على الشكل البياني وبدراسة مفصلة لتطور مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر التي تسمح لنا بملاحظة زيادة كبيرة خلال العشرية الأخيرة، حيث سجلت تطورات على مستوى كافة المؤشرات إذ زد مؤشر الحوافز الاقتصادية بنسبة 125.94% ، مؤشر الابداع بنسبة 103.81%، مؤشر التربية بنسبة 153.86% وهي أكبر النسب المسجلة، في حين ت ا رجع مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال بنسبة 18% وهذا بالنسبة لسنة1995

**2-سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة:**

رغم الصعوبات التي تواجه الجزائر للاندماج في الاقتصاد الجديد إلا أنها يمكن أن تتجاوزها من خلال مجموعة من

التوصيات نوجزها فيما يلي:

- تطوير عمل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الج ا زئر وذلك من خلال رفع يدها عن قطاع الاتصالات فيما يتعلق بخدمات الهاتف الثابت والإنترنت بالإضافة إلى البريد، و فتح المجال أمام القطاع الخاص، وانهاء الاحتكار الحكومي.
- فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في مجال الهاتف الثابت و الإنترنت .لرفع الكفاءة تحسين نوعية الخدمات.
- وضع كيان مستقل لتنظيم قطاع الاتصالات بحيث يتم الفصل بين الحكومة التي تضع السياسة و الهيئة التي تنظم القطاع و المشغلين الدين يملكون الشبكات و يقدمون الخدمات.

تطوير المنظومة التعليمية من خلال[1]:

- تشجيع استخدام التكنولوجيا و نشرها في الأوساط التربوية و الثقافية.
- المشاركة في شبكة الانترنيت من خلال إنشاء المواقع الثقافية العربية و نشر المعلومات عليها باللغة العربية و كدا اللغات العالمية.
- تأهيل أعضاء الهيئات التدريسية في جميع التخصصات و ذلك من خلال التدريب المستمر على تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات ،بغية إحداث نقلة نوعية في ثقافة التعليم و المنهجيات التعليمية المتبعة.
- تشجيع الطلبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.
- دعم مؤسسات التعليم و البحث و التطوير لإنهاء حالة الترهل التي تعانيها هذه المؤسسات حتى لا تبقى بلادنا

معزولة معرفيا و تكنولوجيا.

- مواكبة التحول العالمي من الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي الجديد ود ا رسة الآثار الاجتماعية و الكفيلة
- بالحفاظ على الهوية العربية و الإسلامية للمجتمع الجزائري.
- تطوير البيئة التشريعية المناسبة للتعاملات الإلكترونية بمختلف أشكالها و أنواعها[2]

**المطلب الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر**

في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي تزايد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة ، وأصبحت تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي سواء على صعيد الدول المتقدمة أو الدول الناشئة على حد سواء، بحيث أصبح هذا من أبرز المصطلحات الحالية بالجزائر تداولا وذلك بإنشاء المؤسسات الناشئة نظرا لمساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي الوطني، والنمو في

[1] بولومة هجيرة ميموني أحمد رضا خراف مختارية ، تحليل واقع الاقتصاد المعرفي في الجزائر، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال مختبر دراسات التنمية المكانية وريادة الأعمال JEGE السنة: 2020 المجلد 3 العدد 2 ص: 118

[2] بولومة هجيرة ميموني أحمد رضا خراف مختارية، مرجع سابق، ص 118.

الإنتاجية وإيجاد وظائف جديدة خاصة بالبلدان النامية أين تعد المقاولاتية بديلا مهما بسبب ظروف سوق[1]

الجزائر وكمثيلاتها من الدول التي سعت ومنذ الاستقلال إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو، غير أنه مع التغيرات المشاركة بالاقتصادات العالمية تم التوصل إلى إعادة النظر في أسلوب التنمية وذلك بالاهتمام بالمؤسسات بكل أصنافها والتركيز على المؤسسات الناشئة خاصة، القائمة على التطور والإبداع والابتكار والبحث عن أساليب تمويلية حديثة، لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر ضرورة ملحة خاصة في نجاح العديد من التجارب الدولية في هذا المجال بعد إد ا ركها لأهميتها ودورها التنموي الكبير باعتبارها أداة هامة لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود ضمن النموذج الاقتصادي الجديد[2].

المؤسسات الناشئة لا تتمتع بسمعة جيدة في الجزائر بسبب تلك النظرة المجتمعية والثقافية الضيقة، فعادة يعتبرون بأن أصحابها يضيعون وقتهم أو يمارسون نشاطا ليس ذي قيمة، ولكن في الدول الأخرى فان نشاط هذه المؤسسات الناشئة هي من تخلق الثروات وتوفر سوق العمل في سبيل المثال فان 100 ألف مؤسسة صغيرة بعائد 200 أورو شهريا، هذا يعطي رقما هائلا في صيد الأعمال ومجال التوظيف، لأن 100 ألف مؤسسة صغيرة يديرها شخصين او ثلاثة تساوي 100 ألف منصب شغل[3].

وفي ظل مواصلة السلطات العمومية تجسيد سياستها نحو ترقية بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار، تم استحداث وزارة خاصة بها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02/01/2020 ، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، وتمت تسميتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، وتعيين وزير منتدب مكلف بالمؤسسات . الناشئة، و أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2020 بموجب المادة 68، التي عدلت المادة 131، أين تم توسيع مجالات تدخل صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، وقد تكللت سياسة الدولة في ترقية بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار بصدور المرسوم التنفيذي رقم 20/254 المؤرخ في 15/09/2020 المتضمن إحداث لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" وتشكيلتها وسيرها.

تم استحداث هذه اللجنة بهدف المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها والمشاركة في ترقية النظم البيئية المؤسسات الناشئة وتتكون اللجنة التي يرأسها الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات الناشئة ممثلين عن وقطاعات وزارية، وهي المالية

[1] حسين يوسف، صديقي اسماعيل، دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08 العدد 01، 2021، ص 69

[2] بوصوار لميس ، بوالبعير عائدة، مرجع سابق، ص 17

[3] حسين يوسف، صديقي اسماعيل، مرجع سابق، 78

والتعليم العالي والبحث العلمي والبريد والصناعة والفلاحة والصيد البحري والرقمنة والانتقال الطاقوي.

ويعين اعضاء اللجنة من طرف الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة بناء على اقتراحات الوزارات الوصية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. . وبحسب المرسوم، يمكن للجنة التي تجتمع مرتين على الأقل في الشهر، أن تستعين بكل شخص أو هيئة يمكن أن يساعدها في أشغالها، ويمكن للجنة أن تجتمع في دورة غير عادية بناء على استدعاي من رئيسها, الذي يعد جدول الاعمال ويحدد تاريخ الاجتماعات. . وتتداول اللجنة لغرض منح العلامات والى جانب دراسة الطلبات المودعة بعد رفض منح العلامة , ولا تصح هذه المداولات الا بحضور نصف أعضائها على الأقل، على أن لا يتعدى أجل الرد على الطلبات المودعة 30 يوما.[1]

فيما يتعلق بشروط منح علامة مؤسسة ناشئة هي كالتالي:

المؤسسة الناشئة لا ينبغي أن يتجاوز عمرها 8 سنوات، ويشترط أن يعتمد نموذج اعمال المؤسس على منتجات اور خدمات او نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة. : ويتوجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية، وان يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50 بالمائة على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين او صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات اخرى حاصلة على علامة " مؤسسة ناشئة". :

أن يتضمن نشاط المؤسسة إمكانيات نمو كبيرة لتسريع خروجها من فترة الاحتدان والمساهمة في بعث المشاريع ذات الكفاءة في النمو والتطور. : الى جانب ذلك يتوجب أن تكون امكانيات نمر المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية و على أن لا يتجاوز عدد العمال (250 عامل. : وتمنح علامة " مؤسسة ناشئة " للمؤسسة لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ويتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، يكون مرفقا بنسخ عن السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي ونسخة من القانون الأساسي للشركة الى جانب شهادتي الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء، ونسخ عن الكشوف المالية للسنة الجارية ومخطط أعمال المؤسسة بالتفصيل، بالإضافة الى المؤهلات العلمية والتقنية وخبرة مستخدمي المؤسسة[2]

كما أولت العديد من الدول أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث شرعت مجموعة من القوانين والمراسيم التي تحدد آليات دعم إنشاء ودعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في إطار ما يعرف بالمرافقة المقاولاتية والتي توفر حزمة من

[1] ترغيني صباح، المؤسسات الناشئة ، محاضرات موجه لطلبة السنة الأولى ماستر مالية وتجارة دولية +محاسبة وتدقيق، جامعة محمد خيضر بسكرة 2021/2020، ص13

[2] ترغيني صباح، مرجع سابق، ص15

الخدمات والتدعيم المالي لها، وذلك ضمن مختلف البرامج والآليات كمشاتل المؤسسات، مراكز التسهيل، حاضنات الأعمال،... إلخ.

كما قامت الدولة في هذا الاطار بتقديم تحفيزات جبائية مغرية ضمن عن طريق اصدار مجموعة من القوانين والمراسيم التي تنص على ذلك لفائدة المستثمرين وأصحاب المشاريع في سبيل تشجيع هذا القطاع من أجل خلق التنويع الاقتصادي وتحرير الاقتصاد الوطني من ظل الاقتصاد الريعي الذي يعتمد أساسا على قطاع المحروقات، والذي عرف ولازال يعرف عدم الاستقرار، وهذا ما يؤثر بالسب على الايرادات العامة للدولة وأوجه الانفاق العام وهو ما يؤثر على النمو الاقتصادي[1].

وقد سمحت التحفيزات الجبائية المقدمة بنمو مطرد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما جعلها تستحوذ على نسبة كبيرة في المساهمة في تحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني كالتشغيل، زيادة الصادرات، تحسين ميزان المدفوعات...إلخ .وهو ما يتماشى مع أهداف السياسات الاقتصادية المسطرة من طرف الدولة[2]

قانون تطوير الاستثمار: فحسب المادة 09 من الأمر01 - 03 الصادر في تاريخ 03 جمادى الثانية 1422 الموافق 22 أوت 2001 والمتضمن تطوير الاستثمار، تستفيد الاستثمارات في مرحلة الإنجاز من الامتيازات التالية:

زيادة على الحوافز الضريبية والشبه ضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن أن تستفيد الاستثمارات المنصوص عليها من الامتيازات كما تم تعديلها بموجب الأمر رقم 08 المؤرخ في 15 جويلية في مادته رقم 07

فحسب المادة 10 من الأمر01 - 03 الصادر في تاريخ 03 جمادى الثانية الموافق 22 أوت 2001 والمتضمن تطوير الاستثمار ، تستفيد الاستثمارات في مرحلة الإنجاز من الامتيازات التالية:

الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة؛، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة، والمجلس الوطني للاستثمار هو الذي يحدد هذه المناطق الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذلك الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.[3]

[1] دراجي راقي، التحفيزات الجبائية كآلية لدعم المؤسسات الناشئةStart-ups في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي ، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، -بدون سنة، 148

[2] دراجي راقي، مرجع سابق، ص 149

[3] الأمر01 - 03 الصادر في تاريخ 03 جمادى الثانية 1422 الموافق 22 أوت 2001 والمتضمن تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، ص 5-6

## المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

خلال هذ المبحث سنقوم بتقديم ووصف مجتمع الدراسة والمتمثل في احدى المؤسسات الناشئة بولاية غرداية و في المطلب الأول ثم شرح أداة الدراسة في المطلب الثاني للطريقة المستخدمة في اجراء المقابلة في المطلب الثالث

### المطلب الأول: الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة

#### الفرع الأول: تقديم مجتمع الدراسة

تعتبر الشركة الناشئة عيادتي منصة رقمية للعيادات الطبية في الجزائر، تم إطلاقها بداية مارس 2021 من طرف ثلاثة شباب يجمعهم شغف المقاولة ويسعون لتقديم إضافة للمجال الصحي بمحاولة رقمنة العيادات الطبية.

عيادتي عبارة عن منصة للعيادات الطبية في الجزائر، تسعى إلى اقتراح حل لإشكالية البحث عن عيادة طبية وفق تخصص ما وفي نطاق جغرافي معين، مع إمكانية التعرف على موقعها وعنوانها ومعلومات التواصل بالإضافة إلى خدماتها المقترحة وأوقات عملها، كما تتيح للمستخدم إمكانية توصيتها وترك انطباع عنها من خلال تجربته الشخصية. تعد المنصة ثمرة جهد لفريق جزائري شاب يمتلك شغفا بالمقاولة، يؤمن بحق كل فرد في المعلومة، ساعيا إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في تطوير وترقية واحد من أكثر المجالات الحيوية الذي هو "المجال الصحي".

نهدف من خلال منصة عيادتي إلى إقامة جسر يربط العيادة الطبية بالمجتمع، أين نتيح للمستخدم المعلومة الحيوية في وقت قد يكون أحوج ما يكون إليها، ونقترح للطبيب عبر المنصة فضاءا للتبادل والمشاركة مع المجتمع الواسع دون اعتبار للزمان والمكان ما يسمح له بتعزيز حضوره على الفضاء الرقمي الذي هو المستقبل الواعد.

تتوفر منصة عيادتي حاليا على أزيد من 12 آلاف عنوان تم جمعه من طرف أعواننا عبر ولايات الوطن، وتسعى لأن تكون المنصة الأكبر للعيادات الطبية في الجزائر بقاعدة بيانات شاملة وموثوقة، من خلال تحصيلها بالعمل الميداني أو الحصول عليها من مصدرها الذين هم الأطباء أنفسهم، وبذلك ندعو كل مؤمن بفكرة المنصة ومقتنع بقيمتها الاجتماعية إلى الالتفاف حول مشروع شركتنا الناشئة بالمساهمة بعنوان طبيب أو دعوته للانضمام، وكذا أن لا

تبخلوا علينا بملاحظاتكم واقتراحاتكم التي تدفع بنا قدما نحو الأمام وتحسن من خدمة المنصة التي هي منكم وإليكم[1].

**أهداف الشركة:**

تسعى عيادتي أن تكون المنصة الأشمل والأوثق للعيادات الطبية، وتعمل حاليا على إضافة مخابر التحليل ومراكز التصوير الطبي والعيادات المتعددة الخدمات

والمشافي إلى المنصة، وكذلك تطوير موقع أنترنت يشتمل على وظيفة البحث لإتاحة خيارات أكبر للمستخدم في استخدام المنصة والاستفادة من خدماتها المقترحة .

في الأخير تسعى عيادتي أن تكون منصة من المستخدم وللمستخدم عبر إتاحة ركن يسمح للمجتمع بمشاركة بطاقة زيارة العيادات والمخابر ومراكز التصوير بهدف إثراء المنصة أكثر.

وتدعوا الأطباء لإنشاء صفحة لعيادتهم أو حيازتها في حال وجودها مما يسمح لهم بالتعديل وإضافة معلومات لتكون المنصة حلقة وصل يربط الطبيب بالمستخدم، موظفين بذلك التكنولوجيا في ترقية واحد من المجالات الحيوية في الجزائر والذي هو المجال الصحي.

**المشاريع المستقبلية للشركة:**

تستعد الشركة الناشئة عيادتي لإطلاق منصتها للعيادات الطبية الخاصة، التي تسعى من خلالها لأن تكون المنصة الأكبر، الأشمل والأكثر مصداقية عبر استراتيجيتها القائمة على العمل الميداني لأعوانها في تحصيل بيانات العيادة الطبية وعوة الأطباء لإنشاء صفحة لعيادتهم على المنصة.

تتوفر عيادتي على تطبيق هاتفي يمكن تحميله من موقع بلاي ستور، ونعمل حاليا على توفير التطبيق في موقع آبل ستور وفي وقت لاحق تطوير موقع ويب يوفر خاصية البحث، مما يتيح للمستخدم خيارات أكثر في استخدام المنصة[2].

تعمل عيادتي بمناسبة إطلاق منصتها على إجراء اللمسات الأخيرة لتنظيم تظاهرة الأطلاق Kick-off EVENT والذي سيكون فرصة لعرض فكرة المنصة وآفاقها، وكذا مداخلتين في موضوع المقاولة في الجزائر وكذا أهمية الثقافة الصحية في حياتنا اليومية، حيث

[1] الموقع الرسمي للشركة متاح على الرابط: https://www.eyadaty-dz.com/ اطلع عليه بتاريخ 2022/05/12 سا 13:32

[2] : الموقع الرسمي للشركة متاح على الرابط: https://www.eyadaty-dz.com/ اطلع عليه بتاريخ 2022/05/12 سا 13:32

ستكون التظاهرة عامة بحضور السلطات وسفراء المنصة من الأطباء والمهتمين بعالم المقاولة، وفي انتظار تحسن الحالة الوبائية في الجزائر ومنح تراخيص إقامة الأنشطة والتجمعات فإننا سنعلن عن تاريخ التظاهرة في وقت لاحق.

**المطلب الثاني: أدوات الدراسة:**

**المقابلة** : هي محادثة هادفة يقوم بها شخص بسؤال مجموعة من الأسئلة لشخص أخر بهدف جمع معلومات حول موضوع معين .

تعرف أنها صيرورة للبحث العلمي يستعمل فيها صيرورة الاتصال الشفاهي لجمع المعلومات لها علاقة بهدف من البحث[1] .

**المقابلة المعمقة** : تسمى كذلك المقابلة المكثفة هي احدى طرق البحث الشائعة الاستعمال بين الباحثين الكيفيين في جمع البيانات و تتخذ المقابلة المتعمقة الأفراد كمنطلق للعملية البحثية [(2)] .

**المقابلة المعمقة** : هي مقابلة من النوع الكيفي يسعى فيها الباحث الى التماس المعرفة من وجهة نظر المبحوث

**طريقة إجراء المقابلات:**

**المجال الزماني** : نحدد المجال الزماني حيث بدا في نوفمبر 2018اي الموافقة على موضوع الدراسة فشرعت بموضوع البحث، هذا الأخير الذي مر بمراحل كجمع المعلومات و البيانات ثم تصميم المقابلة و قمت بمقابلة بعض الأسر في بلدية متليلي الشعانبة و في الأخير مرحلة تحليل البيانات و عرضها و قد تمت المقابلة في مارس أما بالنسبة لطريقة المقابلة تتلخص في :

- تحديد موضوع المقابلة و محاورها بشكل جيد و كدا تحديد الأسئلة
- التحضير لإجراء المقابلة و ذلك من خلال أخد مواعيد مسبقة مع المبحوثين و يجب على الباحث أن يعرفهم بصفته و بالبحث و ذكر أهميته و الغرض منه و الاستفادة المأمولة من هذا البحث بالنسبة للمبحوث

**طريقة إجراء المقابلة:**

**المجال الزماني** : بعد الموافقة على موضوع الدراسة فشرعت بموضوع البحث، هذا الأخير الذي مر بمراحل كجمع المعلومات و البيانات ثم تصميم المقابلة و قمت بجمع المعلومات عن بعض المؤسسات الناشئة بولايةة غرداية ثم اختيار المؤسسة محل الدراسة والقيام بمقابلة مع

[1] موريس اجلس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية ، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون ، د ط ، الجزائر ، دار القصبة ، 2004 ، ص 197

[2] شارلين هس بيبر ، باتريشيا ليقي ، مرجع سابق، ص 211

مسؤول الشركة و في الأخير مرحلة تحليل البيانات و عرضها و قد تمت المقابلة في عبر وسائل التواصل الاجتماعي أما بالنسبة لطريقة المقابلة تتلخص في :

- تحديد موضوع المقابلة و محاورها بشكل جيد و كدا تحديد الأسئلة
- التحضير لإجراء المقابلة و ذلك من خلال أخد مواعيد مسبقة مع المسؤول عن الشركة و يجب على الباحث أن يعرفه بصفته و بالبحث و ذكر أهميته و الغرض منه و الاستفادة المأمولة من هذا البحث بالنسبة للمبحوث

**المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة**

**المطلب الاول: استجابة المؤسسة الناشئة لاقتصاد المعرفة**

حسب الاجابات التي تم التوصل إليها فإن شركة عيادتي تولي أهمية للكفاءات التي تكون فريق المؤسسة وتحاول توظيفهم فيما يخدم تطور الشركة واستغلال الفرص السوقية، حيث تعتبر أن كل فرد في المؤسسة هو رصيد مهم من الإمكانات والقدرات والمواهب، وعلى المؤسسة كإدارة أن تعمل على تحفيزها من خلال لقاءات دورية سواء في برامج تكوينية أو جلسات عصف ذهني أو حتى جلسات تقييم لمسيرة النشاط.

كما لاحظنا من خلال التبادلات التي تقيمها داخل مقر المؤسسة بين العمال استعداد أفراد المؤسسة للمشاركة والتبادل وزيادة حب التعلم لديهم من خلال الإشكالات التي تطرح في اللقاءات أو التحديات التي تقوم بإطلاقها، كما تكون تلك الجلسات فرصة لحث الإبداع لديهم واستقبال الأفكار الإبداعية.

وأيضا يتم في مؤسسة عيادتي نشر المعرفة يكون من خلال جلسات التقييم الدورية، البرامج التكوينية الداخلية، الخرجات الترفيهية، الإشكالات التي توجه لبعض الأفراد ويتم مناقشة الحلول المقترحة في لقاء تبادل، جلسات العصف الذهني، جلسات مراجعة الخطة ومخطط العمل، كما تشجع اللقاءات الغير رسمية للتبادل وخاصة أوقات الأكل والترفيه.

تتمتع وظيفة البحث والتطوير في مؤسسة عيادتي بأهمية بالغة، وحاليا يتم التكفل بها من طرف المسير التنفيذي والمؤسسيين الشركاء كما تقوم باستغلال جميع أفراد المؤسسة في إبداء الاقتراحات والتحسينات، وتقوم الإدارة حاليا بتخصيص جزء من وقتها في ملاحظة وتحليل المنافسة وخطواتهم المستقبلية وكذا متابعة التشريعات والتنظيمات، إضافة إلى اقتراح يومي للتحسينات في التطبيق والموقع سواء على مستوى واجهة المستخدم أو تجربة المستخدم، بالإضافة إلى الخدمات الجديدة التي يمكن أن تقترحها المنصة والمجالات السوقية والتي بإمكانها استهدافها في المدى المتوسط والبعيد.

**المطلب الثاني: التحديات والاستراتجيات التي تواجه المؤسسة في تطبيق اقتصاد المعرفة**

حسب المقابلة التي أجرينها فإن أهم المعيقات التي تواجه المؤسسة بصفة عامة في تبني إدارة المعرفة هي الذهنيات التي قد تميز بعض الموظفين والذين لا ينسجمون مع ثقافة المؤسسة المبنية على التشاركية والتواصل والتبادل، وفي الجزائر أهم إشكال يكمن في التكنولوجيات التي تساهم و تسهل حفظ ومشاركة ونقل المعرفة إما لنقصها أو ارتفاع أسعارها، وكذا إيمان وثقافة المؤسسة في الاستثمار في أفرادها واعتبار نفقات التدريب كمصاريف وليس استثمار يعود بالربح على المؤسسة على المدى المتوسط والبعيد.

اعتمدت المؤسسة الناشئة "عيادتي" على طريقة تمويل داخلية عبر مدخرات المؤسسين الشركاء وكذا تم اللجوء من طرف المؤسسة إلى عقد شراكات مع مؤسسات اقتصادية في مجال الشبه الصيدلاني والطبي، على شكل عقود رعاية مقابل دعم مادي تقدمه لمدة سنة، على أن التمويل الاولي للمؤسسة يشمل طرح الحد الأدنى من المنتج MVP للسوق، وبفضل استراتيجية تثمين مناسبة وفي وقت مناسب قد تتمكن المؤسسة من تحقيق التمويل الذاتي لنشاطها المستقبلي.

وفيما يخص التحديات التي تواجه المؤسسة حاليا تكمن أساسا في تفعيل استراتيجية تثمين مناسبة والفئة المستهدفة، حيث عمدت مؤسسة عيادتي إلى تقديم خدمات لمدة سنة بشكل مجاني سواء للمستخدم أو مهني الصحة، وحاليا ومع الأرقام والاحصائيات الإيجابية التي يسجلها التطبيق، فإنه وحسب تقدير المبحوثين فقد حان الوقت لتفعيل استراتيجية تثمين Monétisation والتحدي الكبير هو: أي فئة سيتم استهدافها أولا، مضمون العرض، سعر العرض، طريقة التسويق للعرض وطريق التحصيل خصوصا مع غياب ثقافة الدفع الإلكتروني.

كما تواجه أيضا بعض التحديات في توظيف بعض الكفاءات العالية من أبناء الوطن، حيث كانت للمؤسسة تجربة في التعامل مع مقدمي خدمات من بلدان أجنبية لكن جودة العمل لم تكن في مستوى التطلعات لعدة أسباب، وحاليا التركيز منصب في استقطاب كفاءات وطنية تساهم في تطوير المؤسسة والدفع بها قدما.

حيث وحسب المقابلة تعتبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال جوهر مجال مؤسستنا ومجال عملها ولذلك فإن تأثيرها بالغ الأهمية عليها. وعبر مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة من حفظ البيانات، ومعالجتها، وعرضها، وتقييمها، وكذا اعتمادها على التسويق الرقمي والتواصل مع فئاتها المستهدفة فإن الأنترنت وتكنولوجيات الإعلام عموما هي حجر الأساس في كل عمليات وأنشطة المؤسسة.

**المطلب الثالث : دور الدولة في دعم اقتصاد المعرفة بالمؤسسات الناشئة**

تعتمد المؤسسة عيادتي على المصادر الداخلية والخارجية في إنتاج المعرفة، حيث أن الإجراءات الداخلية والقيم والأهداف والرؤية وخطط العمل ومعايير الأداء ومختلف النماذج

التي تملأ من طرف الموظفين تزيد في رصيد المؤسسة والأفراد، غير أن هذا لوحده لا يكفي فالمؤسسة تحاول القيام دوما بدراسات مقارنة Benchmarking من خلال الاطلاع على ما يقوم به المنافسين أو العاملين في مجال مشابه في بيئات أخرى والاستلهام والتعلم منهم.

حسب الرأي المتوصل اليه من المقابلة فان تقييم اقتصاد المعرفة بالجزائر لازال غير معروف لدى الكثير من المؤسسات والمسيرين، وإن كانت هناك بعض الممارسات التي تتم بطريقة عفوية، حيث من المهم التعريف به وتقديم نماذج عملية لمؤسسات وشركات تتبنى هذا النهج ومحاولة إسقاطه وتجسيده في بعض المؤسسات الجزائرية مع مراعاة السياق الثقافي والاجتماعي.

كما يرى وحسب المقابلة دائما أن هناك صعوبة في التعامل مع الإدارة بصفة عامة، والإدارة الجزائرية بصفة خاصة، خصوصا مع نقص تجربة الرقمنة والاعتماد على تكنولوجيات الإعلام في الإجراءات والممارسة، وكتجربة شخصية لمسير مؤسسة عيادتي، تجربتنا مع الإدارة الجزائرية كانت تجربة عادية حيث حاولنا ونحاول قبل أي إقدام على التعامل مع ملف إداري أن نطالع جيدا ونبحث عن المتطلبات والوثائق اللازمة وأوقات العمل وأماكن الإيداع والاستلام، ونلجأ إلى الاتصال بالإدارة المعنية إن تم الرد للاستفسار قبل التنقل والعناء، كما نحاول استغلال الإجراءات التي تقترح بوابات إلكترونية أو خدمات عن بعد قدر الإمكان لتخفيف العبء على أنفسنا وترشيد الوقت والجهد، وتبقى الإدارة في الجزائر مهارة بتم تعلمها مع الوقت.

## المبحث الرابع: تحليل نتائج الدراسة

### المطلب الاول: تحليل استجابة المؤسسة الناشئة لاقتصاد المعرفة

من خلال تحليل الاجابات التي تم الحصول عليها فإن المؤسسات الناشئة أبدت اهتماما كبيرا بالكفاءات المهنية وتحاول توظيفهم فيما يخدم تطور الشركة وتحسين الفرص السوقية لها

تعزيز ميزاتها التنافسية، حيث تعتبر أن الموارد البشرية واستغلال الإمكانات والقدرات والمواهب التي يتمتعون بها، و تعمل على تحفيزها من خلال لقاءات دورية سواء في برامج تكوينية وتقييم لمسيرة النشاط.

كما يمكن أن نستنتج أنه ومن خلال استقراء واقع المؤسسات الناشئة أن العمال داخل المؤسسات على استعداد لتنمية الجانب المعرفي لديهم وهو من مؤشرات اقتصاد المعرفة وذلك من خلال اللقاءات أو التحديات التي تقوم بإطلاقها، كما تكون تلك الجلسات فرصة لحث الإبداع لديهم واستقبال الأفكار الإبداعية.

وأيضا يتم في مؤسسة عيادتي نشر المعرفة يكون من خلال جلسات التقييم الدورية، البرامج التكوينية الداخلية، الخرجات الترفيهية، الإشكالات التي توجه لبعض الأفراد ويتم مناقشة الحلول المقترحة في لقاء تبادل، جلسات العصف الذهني، جلسات مراجعة الخطة ومخطط العمل، كما تشجع اللقاءات الغير رسمية للتبادل وخاصة أوقات الأكل والترفيه.

وأبدت المؤسسات الناشئة اهتماما بتطبيق لوظيفة البحث والتطوير في بأهمية بالغة، وخاصة من قبل المسيرين والمدراء كما تقوم باستغلال جميع العمال خاصة ذوي الكفاءات في الاستفادة من الاقتراحات والتحسينات المقدمة من طرفهم، وتقوم الإدارة في المؤسسات الناشئة براسات حول السوق وتحليل المنافسة وخطواتهم المستقبلية وكذا متابعة التشريعات والتنظيمات، إضافة إلى محاولات ترقية التحسينات بالإضافة إلى توفير الخدمات الجديدة التي يمكن اضافتها في كافة المجالات السوقية والتي بإمكانها استهدافها .

**المطلب الثاني: التحديات والاستراتيجيات التي تواجه المؤسسة في تطبيق اقتصاد المعرفة**

بتحليل النتائج المتوصل اليها توجد العديد من العوائق التي تواجه المؤسسات الناشئة وإن من أهم المعيقات التي تواجه المؤسسات الناشئة بصفة عامة في تبني إدارة المعرفة هي الذهنيات التي قد تميز بعض الموظفين والذين لا ينسجمون مع ثقافة اقتصاد المعرفة والتي من متطلباتها والتواصل والتبادل، ومن اهم المعيقات التي تواجه اقتصاد المعرفة الجزائر يكمن في تطبيق التكنولوجيات التي تساهم و تسهل حفظ ومشاركة ونقل المعرفة إما لنقصها أو عدم توافق اسعارها مع امكانيات المؤسسات الناشئة، وأيضا قلة أو عزوف المؤسسات الناشئة عن ارسال عمالها الى الدورات التكوينية بسبب ثقافة المسيرين التي تنظر الى نفقات التدريب كمصاريف وليس استثمار يعود بالربح على المؤسسة .

تعتمد المؤسسات الناشئة بولاية غرادية" على طريقة تمويل ذاتية عبر دفع مصاريفها من مدخرات المؤسسين الشركاء أو عن طريق عقد شراكات مع مؤسسات اقتصادية ، على شكل عقود رعاية مقابل دعم مادي ، على أن التمويل وتطمح المؤسسات الى تمويل ذاتي كلي بعد تحسين قدراتها المالية وتموقعها في السوق الداخلية

بالإضافة الى ما سبق هناك بعض التحديات التي تواجه المؤسسة حاليا تكمن أساسا في تفعيل استراتيجية تثمين مناسبة والفئة المستهدفة، حيث تواجه المؤسسات صعوبة في جذب الزبائن ، وحاليا ومع استحداث تكنولوجيا الاعلام والاتصال هناك بعض الأرقام والاحصائيات الإيجابية التي تسجلها هذه المؤسسات، لذلك لابد من تفعيل أو وضع استراتيجيات لمواجهة التحديات، والتحدي الكبير هو: أي فئة سيتم استهدافها أولا، مضمون العرض، سعر العرض، طريقة التسويق للعرض وطريق التحصيل خصوصا مع غياب ثقافة الدفع الإلكتروني.

وعلى الرغم من دعم هذه المؤسسات للكفاءات المحلية لازال هناك بعض المعيقات في توظيف بعض الكفاءات العالية من أبناء الوطن، حيث كانت للمؤسسة محل الدراسة مثلا تجربة في التعامل مع مقدمي خدمات من بلدان أجنبية لكن جودة العمل لم تكن في مستوى التطلعات لعدة أسباب،

وتعتبر اكتساب واستغلال تكنولوجيات الإعلام والاتصال من أهم العوامل التي تدعم نجاح المؤسسات وذلك لتأثيرها بالغ الأهمية عليها، وعبر مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بداية من حفظ البيانات، ومعالجتها، وعرضها، وتقييمها، وكذا اعتمادها على التسويق الرقمي والتواصل مع فئاتها المستهدفة .

**المطلب الثالث : دور الدولة في دعم اقتصاد المعرفة بالمؤسسات الناشئة**

من خلال تحليل نتائج هذا المحور نستخلص اعتماد المؤسسات الناشئة على المصادر الداخلية والخارجية في إنتاج المعرفة، حيث أن الإجراءات الداخلية ترتكز على القيم والأهداف والرؤية وخطط العمل ومعايير الأداء ومختلف النماذج التي تملأ من طرف الموظفين ، كما تحاول القيام دوما بدراسات مقارنة من خلال الاطلاع على ما يقوم به المنافسين أو العاملين في مجال مشابه في بيئات أخرى والاستلهام والتعلم منهم.

من خلال اسقاط ما تم التوصل اليه من المؤسسة محل الدراسة على باقي مؤسسات الولاية فان تقييم اقتصاد المعرفة بولاية غرداية لازال غير معروف لدى الكثير من المؤسسات والمسيرين، وعلى الرغم من وجود بوادر لاقتصاد المعرفة وبعض الممارسات التي تحدث إلا انها تتم بطريقة عفوية، حيث من المهم التعريف به وتقديم نماذج عملية لمؤسسات وشركات تتبنى هذا النهج ومحاولة إسقاطه وتجسيده في بعض المؤسسات الجزائرية مع مراعاة السياق الثقافي والاجتماعي.

وعلى العموم فإن هناك صعوبة في التعامل مع الإدارات الجزائرية بصفة خاصة، سواء بسبب الاجراءات أو مع نقص تجربة الرقمنة والاعتماد على تكنولوجيات الإعلام في الإجراءات والممارسة، وتحاول ادارات المؤسسات الناشئة التأقلم مع الوضع قدر الإمكان

لتخفيف العبء على أنفسها وترشيد الوقت والجهد، وتبقى التعامل مع الإدارة في الجزائر مهارة يتم تعلمها مع الوقت.

# الخـــاتمة

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي أصبح لزاما عليها تكثيف نسيجها الانتاجي ومنظومتها الصناعية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وتطوير وتنويع القدرة الانتاجية والعمل على تغطية العجز في الموازنة العامة الناتج عن تراجع اسعار المحروقات، وقد زاد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة كونها البديل الأفضل حاليا للتغلب على هذه الوضعية، كما يمكن اعتبارها أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ، وهذا نظرا لما تتميز به من خصائص مهمة لعل من أهمها قدرتها على التأقلم بسرعة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، وكذلك تكلفتها التمويلية المنخفضة وهو ما يؤهلها للاندماج بسهولة في اقتصاد المعرفة.

ومن خلال دراستنا يمكن الاجابة على الفرضيات المطروحة:

**الفرضية الأولى:** توجد لدى المؤسسات الناشئة استراتيجية محددة من اجل النهوض باقتصاد المعرفة.

نعم توجد لدى المؤسسات الناشئة بالجزائر استراتيجيات من أجل النهوض وتطبيق اقتصاد المعرفة وتتمثل في تثمين واستثمار المؤشرات اقتصاد المعرفة مثل استخدام التكنولوجيا واستغلال الكفاءات ودعم الابداع والابتكار

**الفرضية الثانية :** تتوفر المؤسسات الناشئة بولاية غرداية على جميع متطلبات اقتصاد المعرفة.

يمكن القول أن المؤسسات الناشئة بولاية غرداية تتوفر على الامكانيات لتطبيق اقتصاد المعرفة رغم وجود بعض الصعوبات مثل ارتفاع اسعار التكنولوجيا واستقطاب الكفاءات

**الفرضية الثالثة:** تتخذ الدولة دورا هام في دعم وتطوير اقتصاد المعرفة.

على الرغم من القوانين والمساعي لدعم المؤسسات الناشئة بالجزائر إلا أن دعم اقتصاد المعرفة لا يزال بعيد عن التطلعات حيث تعاني هذه المؤسسات من قلة التمويل والصعوبات الادارية وعدم توافق القوانين مع متطلبات اقتصاد المعرفة.

وقد توصلنا من الدراسة السابقة إلى مجموعة من النتائج، تتمثل في:

**النتائج النظرية:**

- اقتصاد المعرفة يقوم على استثمار العديد من المؤشرات التي تحقق معا نجاح المؤسسات الاقتصادية من أهمها مواكبة التطورات التكنولوجية واستغلال تكنولوجيا الاعلام والاتصال ومستو التعليم وغيرها من المؤشرات
- لاتزال الجزائر متأخرة جدا في مجال اقتصاد المعرفة سواء على الصعيد العلمي أو العربي على الرغم من بعض التحسن في ترتيبها.
- المؤسسات الناشئة هي مؤسسات تتميز بسرعة النمو والتطور وليست مؤسسات حديثة النشأة وعلى الرغم من أن أغلب المؤسسات الناشئة تكون صغيرة أو متوسطة إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف أيضا عن المؤسسات الناشئة.

- قامت الدولة بسن العديد من المراسيم لتشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واستحداث وزارة لدعم هذه المؤسسات لكن اغلب هذه القوانين لاتزال غير فعالة بسبب عدم تلاؤمها مع سوق العمل بالجزائر.

**النتائج التطبيقية:**

— إن المؤسسات الناشئة أبدت اهتماما كبيرا بالكفاءات المهنية وتحاول توظيف الموارد البشرية واستغلال الإمكانات والقدرات والمواهب التي يتمتعون بها، فيما يخدم تطور المؤسسة تعزيز ميزاتها التنافسية في السوق الجزائرية

— العمال داخل المؤسسات على استعداد لتنمية الجانب المعرفي لديهم وهو من مؤشرات تطبيق اقتصاد المعرفة وذلك من خلال اللقاءات أو الدورات التكوينية والتدريبية التي تقوم بإطلاقها.

— أبدت المؤسسات الناشئة اهتماما بقطاع البحث والتطوير ودعم الابتكار ، وخاصة من قبل المسيرين والمدراء وذلك لوعيهم بدورها الفعال في نجاح المؤسسات الناشئة كما تقوم باستغلال جميع العمال خاصة ذوي الكفاءات في الاستفادة من الاقتراحات والتحسينات المقدمة من طرفهم.

— توجد العديد من العوائق التي تواجهها المؤسسات الناشئة في تبنيها لاقتصاد المعرفة وإن من أهم تلك المعيقات هي الذهنيات التي قد تميز بعض الموظفين صعوبة امتلاك التكنولوجيا بسبب اسعارها المرتفع.

— تعتمد المؤسسات الناشئة على طريقة تمويل ذاتية عبر دفع مصاريفها من مدخرات المؤسسين الشركاء أو عن طريق عقد شراكات مع مؤسسات اقتصادية .

— تعتبر اكتساب واستغلال تكنولوجيات الإعلام والاتصال من أهم العوامل التي تدعم نجاح المؤسسات وذلك لتأثيرها بالغ الأهمية عليها، وعبر مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة.

— هناك صعوبة في التعامل مع الإدارات الجزائرية بصفة خاصة، سواء بسبب الاجراءات أو مع نقص تجربة الرقمنة والاعتماد على تكنولوجيات الإعلام في الإجراءات والممارسة، وتحاول ادارات المؤسسات الناشئة التأقلم مع

— مفهوم وتقييم اقتصاد المعرفة بالجزائر لازال غير معروف لدى الكثير من المؤسسات والمسيرين، وان كانت هناك ممارسات تحدث إلا انها تتم بطريقة عفوية، حيث من المهم التعريف به وتقديم نماذج عملية لمؤسسات وشركات تتبنى هذا النهج ومحاولة إسقاطه وتجسيده في بعض المؤسسات الجزائرية مع مراعاة السياق الثقافي والاجتماعي.

**التوصيات:**

بناءاً على ما سبق، ارتأينا اقتراح ما يلي:

- تشجيع الدولة على تطبيق اقتصاد المعرفة بحلول أكثر نجاعة وفاعلية حيث ان القوانين الحالية لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب مقارنة بالدول العربية والدول المتقدمة.
- دعم انشاء حاضنات الاعمال وتشجيعها كونها من افضل وسائل دعم المؤسسات الناشئة .
- تقديم التمويل للمؤسسات الناشئة في مرحلة ما قبل الانشاء ومرحلة الانشاء، من أجل مساعدتها على تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.
- العمل على ترسيخ ثقافة اقتصاد المعرفة وتشجيع الأفكار الابداعية بالمؤسسة.

**آفاق البحث**

- اقتراح دراسة آلية أو جهاز لترقية تطبيق اقتصاد المعرفة بالمؤسسات الناشئة
- الحث على بحث عن استراتيجية خاصة بضبط خطط لتطبيق اقتصاد المعرفة بالشكل الذي يتناسب مع الظروف ومتطلبات البيئة التي تتواجد بها المؤسسات الناشئة.
- دراسة استشرافية للاقتصاد الجزائري في ظل التحول العالمي نحو اقصاد المعرفة.

# قائمة المصادر والمراجع

## أولا: قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

### I. الكتب


1. سامر بابكر، اقتصاد المعرفة، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (13) موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، 2021
2. هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية، صندوق النقد العربي، 2021
3. ليث عبد هللا القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، طبعة 2019م،
4. عائشة بنوجعفر إبراهيم شالا ، طبو ش أحمد، المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات- مع الاشارة إلى التجارب الرائدة في العالم العربي- ، المجلد 08 ، العدد: 01،2021
5. دراجي راقي، التحفيزات الجبائية كآلية لدعم المؤسسات الناشئةStart-ups في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي ، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، -بدون سنة.
6. حمد هاني وآخرون، المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي ، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، -بدون سنة.
7. موريس اجلس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية ، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون ، د ط ، الجزائر، دار القصبة ، 2004 .


### II. الدساتير:


8. الأمر01 - 03 الصادر في تاريخ 03 جمادى الثانية 1422 الموافق 22 أوت 2001 والمتضمن تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47.


### III. الأطروحات والرسائل الجامعية:


9. غويني تقي الدين، أهمية التوجه نحو تبني اقتصاد المعرفة في خلق المؤسسات الناشئة - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020-2021.

10. قروش عيسى، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، - دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016.

11. بن ونيسة ليلى، **اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر – دراسة تحليلية-** ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2016.

12. قادري سيد أحمد، موالي ناجم مراد، **أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة -دراسة حالة مشتلة أدرار-** مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الأكاديمي، تخصص: مالية المؤسسة، قسم علوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار،2020-2021.
13.حسين يوسف، صديقي اسماعيل، **دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08 العدد 01، 2021.
14.ترغيني صباح، **المؤسسات الناشئة** ، محاضرات موجه لطلبة السنة الأولى ماستر مالية وتجارة دولية +محاسبة وتدقيق، جامعة محمد خيضر بسكرة 2021/2020.

**IV. المجلات، الدوريات والمقالات:**

15. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011**
16. كنيدة زليخة، بقدوم محمد، **الاندماج في اقتصاد المعرفة: بين متطلبات ومؤشرات القياس**، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد السادس جوان2018
17. كريم زرمان، حرنان نجوى، **أهمية إقتصاد المعرفة في عصر تكنولوجيا المعلومات: مؤشراته ومنهجية قياسه**، المجلة العربية للتربية النوعية، المجلد الرابع، العدد 12، 2020
18. بكاري عبد الله، تشوار خير الدين، **دور رأس المال الفكري للمؤسسة الاقتصادية في الاندماج في اقتصاد المعرفة دراسة حالة قطاع الهاتف النقال، مجلـة شعاع للدراسات الاقتصادية، لمجلد 05 / العــدد: 02) 2021**
19. أماني صالح محمود، **مؤشر اقتصاد المعرفة ودوره في قياس التنمية المُستدامة في مصر**، مجلة مصر المعاصرة، عدد 537، 2020.
20. بخيتي علي، بوعوينة سليمة، **المؤسسات الناشئة ، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية،المجلد12، العدد4، المركز الجامعي تيبازة، 2020،
21. بو الشعور شريفة، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups: دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد2، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018
22. بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، **واقع وافاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07، العـدد: 03، جامعة غليزان، الجزائر، 2020
23. بسويح منى ميموني ياسين .بوقطاية سفيان، **واقع وافاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية**، المجلد 07، العــدد: 03، 2020
24. بولومة هجيرة ميموني أحمد رضا خراف مختارية ، **تحليل واقع الاقتصاد المعرفي في الجزائر**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال مختبر دراسات التنمية المكانية وريادة الأعمال JEGE السنة: 2020 المجلد 3 العدد 2

**V. المؤتمرات والملتقيات**

25. مراد علةً، **جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة ـ دراسة نظرية تحليلية** ـ، لمؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي، الدوحة، قطر من 18 إلى 20 ديسمبر 2011

**ثالثا: المواقع الالكترونية**

26. مجلس التعاون لدول الخليج العربي (http://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx).

إسلام كعبش، المؤسسات الناشئة.. فرصة الجزائر للانطلاق الاقتصادي، متاح على الرابط https://www.skynewsarabia.com/business/1382499 اطلع لعيه بتاريخ 2022/05/13 سا 13:02

27. مخطط عمل الحكومة: تدابير من أجل تعزيز اقتصاد المعرفة

https://www.aps.dz/ar/economie/112169-2021-09-07-14-24-37اطلع عليه بتاريخ21:56,14 , سا .03/2022

28. الموقع الرسمي للشركة متاح على الرابط: https://www.eyadaty-dz.com/ اطلع عليه بتاريخ 2022/05/12 سا 13:32

**الملحق رقم 01: أسئلة المقابلة**

## المحور الأول: المعلومات الشخصية

**الإسم واللقب: دادي حمو إبراهيم**

**العمر: 33 سنة**

**المستوى: دكتوراه اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

## المحور الثاني: اسئلة المقابلة

1-**هل للمؤسسة اهتمام باستغلال معارف موظفيها واستثمارها؟**

2-**هل تساهم ادارة المعرفة في تطوير معارف الأفراد وزرع روح الإبداع لديهم؟ وكيف ذلك؟**

3-**كيف يساهم عمال المعرفة داخل المؤسسة في انتاج ونشر المعارف بين الأفراد؟**

4-**ما هي التحديات والمعيقات التي تواجهها المؤسسة عن تبنيها لإدارة المعرفة؟**

5-**أي نوع من المصادر تعتده المؤسسة بشكل أساسي في انشائها للمعارف المصادر الداخلية، الخارجية أو معا بالتوازي.**

6-**كيف تقيم واقع الجزائر في تبني اقتصاد المعرفة؟**

7-**كيف كانت تجربتك مع الإدارة الجزائرية عند إنشائك لمؤسستك الناشئة؟**.

8-**ماهي الآليات والمصادر المعتمدة لتمويل مؤسستك الناشئة؟**

9-ماهي التحديات التي واجهتك عند إنشائك للمؤسسة؟

**10-ماهي المعيقات التي تواجه المؤسسة حاليا؟**

11-هل هناك أهمية من طرف إدارة المؤسسة بوظيفة البحث والتطوير؟ وهل هناك موقع لها في الهيكل التنظيمي للمؤسسة؟

12-**ماهو تأثير وظيفة البحث والتطوير في رفع أداء المؤسسة وزيادة تنافسيتها وتحقيق أهدفها؟**

13-**كيف تؤثر تكنولوجيا الاعلام والإتصال في تسهيل عمليات وأنشطة المؤسسة؟**